



مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التوجهات القانونية لتطوير تجارة العراق النفطية

اسم الكاتب: أ.م. بتول صراوه عبادي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/785>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 20:24 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفلد في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتتها.



التجهات القانونية لتجارة العراق النفطية

Legal trends of Iraqi oil trade

أ. م. د بتوول صراوه عبادي

جامعة المستنصرية/ كلية القانون

Prof. Assist. Batool Sarawa

University of Mustansiriya / Faculty of Law

E-mail: bbkassem5@gmail.com

الملخص

أن العراق كان من أوائل البلدان المنتجة للنفط في العالم ولديه من الخبرات الوطنية العالمية ما يفوق باقي دول المنطقة في مجال الصناعة النفطية، نراه اليوم مستورداً للمشتقات النفطية ولديه عجز فادح في تلك المشتقات. ويتتوفر في العراق مقومات نفطية هائلة، ورغم ذلك يستمر العراق باستيراد المشتقات النفطية، ولديه مخزونات كبيرة من النفط الخام المستخرج، وغير المصدرة، فتأمين الاحتياجات من المشتقات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لم يحظ بالاهتمام الكافي، رغم جولات التراخيص والعقود النفطية التي رفعت مستويات الانتاج بشكل كبير ولكنها زادت المشكلة تعقيداً. ان الواقع المرير والتخبط الذي تشهده التجارة النفطية في العراق لا يفوقه إلا الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمعاشي، وتدني كافة الخدمات الإنسانية من ماء وكهرباء ومشتقات نفطية ودواء ومستشفيات وغيرها.

والنفط كسلعة ليست مقدرة بأهميتها، بمعنى ان النفط هي السلعة الأهم على الكرة الأرضية وتعمل الدول التي لها مصالح في حصولها عليه بأسعار متدنية مستخدمة بذلك اعلاماً بيّخس هذه السلعة ثمنها ويجعلها سلعة عادلة، وهذا ما لا يجب ان يكون في تقرير توجهات العراق النفطية. فالطريق الصحيح ان يعمل العراق على الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية بالعمل على تعزيز المصافي وتعزيز البنية التحتية للقطاع النفطي والتقليل عن الشركات التي تحقق مصالح العراق والطريقة الأمثل في ابرام العقود معها فضلاً عن وجود ٢٦ شركة وطنية تشكل هيكلية القطاع النفطي العراقي وهي القادرة على النهوض بهذه الثروة الوطنية العظيمة.

الكلمات المفتاحية: العراق، النفط، جولات التراخيص، العقود النفطية.

Abstract

That Iraq was one of the first oil producing countries in the world and has more national experiences than the rest of the region in the field of oil industry, we see today as an importer of oil derivatives and has a deficit in these derivatives . Iraq has a large oil reserves, but Iraq continues to import oil derivatives, and has large stocks of crude oil extracted, and non-exporting, securing the needs

of oil derivatives and achieving self-sufficiency has not received sufficient attention, despite rounds of licenses and oil contracts, which raised production levels significantly, but it has complicated the problem. The bitter reality that the oil trade in Iraq is witnessing is not only surpassed by the social, economic and subsistence situation, but also by the decrease in all humanitarian services such as water, electricity, oil products, medicine, hospitals and others.

Oil as a commodity is not valued in its importance, meaning that oil is the most important commodity on the planet and countries that have interests in obtaining it at low prices, using the flag of this commodity reduces the price and makes it a normal commodity, and this should not be in the report of Iraq's oil trends. The right way that Iraq works on self-sufficiency of oil derivatives by working to strengthen the refineries and strengthen the infrastructure of the oil sector and the search for companies that achieve the interests of Iraq and the best way to conclude contracts with them, as well as the presence of 26 national companies form the structure of the Iraqi oil sector is able to promote this wealth Great patriotism.

Keywords: Iraq, oil, licensing rounds, oil contracts.

المقدمة

يثير وضع العراق اليوم، بين مجموعة الدول النفطية، مفارقة مضحكة ومبكية في نفس الوقت، فرغم ما يمتلكه هذا البلد من احتياطيات نفطية ضخمة، أخفق حتى الآن، في إدارة قطاع إنتاج النفط الخام للوصول بطاقة الإنتاجية إلى مستوى يعادل إمكانية الاحتياطيات. كما أن وضع الصناعة النفطية ليس بأقل مأساوية، فهل نصدق أن بلداً كان من أوائل البلدان المنتجة للنفط في العالم ولديه من الخبرات الوطنية العالمية ما يفوق باقي دول المنطقة في مجال الصناعة النفطية، نراه اليوم مستورداً للمشتقات النفطية ولديه عجز فادح في تلك المشتقات. فنتيجة للعمليات الإرهابية والاضطراب الأمني الذي حدث بعد سقوط النظام السابق، توقفت المصافي النفطية عن العمل بكامل طاقتها او بنصف طاقتها أحياناً، وأدى ذلك الى نشوء حالة من العجز شبه الكامل للإمدادات النفطية من المشتقات، مما اضطر الحكومة الى الاعتماد على استيراد تلك المشتقات من دول الجوار. أن تلك الظروف لا يمكن مواجهتها إلا بوجود حكومة قوية تملك رؤية اقتصادية واضحة عن مستقبل القطاع النفطي في العراق.

إن الدول التي تمر بتعديارات سياسية واقتصادية واجتماعية يضرب فيها الفساد بقوة طالما إن الأولوية تكون دوماً لموضوع الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، لأن هذه المرحلة تترك فراغات إدارية وقانونية ودستورية تساعده على إضعاف وتعطل الآليات الخاصة بمكافحة الفساد كما يوفر تحكم الدولة ولا سيما النخب السياسية على الموارد الاقتصادية فرضاً لحصول تجاوزات غير مشروعة يتم استغلالها لصالح النفع الشخصي، أما في الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية المستقرة فإن نسب الفساد تكون منخفضة لأنها تكون قادرة على تحقيق الفصل بين السلطات(التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتمتلك الآليات الفاعلة في كشف الفساد والحد منه طالما إن هناك إمكانية للوصول إلى المسؤولين وتوجيه النقد إليهم مقابل خضوع سلوكهم إلى المراقبة.

إن النفط ليس موضوع مشاريع وعقود مع شركات فقط بل هو من صلب السياسة الإقتصادية برمتها بل القضية الوطنية والكيان الوطني العراقي.

الكلام عن النفط لا يقتصر على الأداء الفني للقطاع، لكن الموضوع هو أن السياسة النفطية ليست مسؤولة وزارة النفط بل مسؤولة الجميع، أما الوزارة فعليها التطبيق العملي. ولا داعي للخلط بين نقد جولات التراخيص وعدم تقدير جهود وظروف العاملين في القطاع النفطي .إن تقييم الأداء في القطاع قضية منفصلة تحتاج تضافر الجهود حول أوضاع الحقول والمشاريع وعسى أن يحاول أن يقنعنا أن تحسنا فعليا قد حصل بما يستدعي تقييمه الجديد الذي يختلف كليا عن السابق.

إن قرار الدخول بمعظم الحقول العملاقة مرة واحدة، وقرار تسليم حقول الشركات الوطنية لإدارة مشتركة أصبحت المبادرة فيها للشركات الأجنبية هو ما يثير الحفيظة وإن أردنا أن نخوض بعض التفاصيل، فعلينا أن نسأل لماذا لم تطرح أهم وأكبر الحقول لتراخيص مشروطة بقيام الشركات باستثمارات حقيقة في التكرير والصناعات ذات العلاقة، ولماذا نتذكر الآن فقط حاجتنا لهذا النوع من الاستثمار ونسعى لتطوير ما تبقى من الحقول العملاقة كي نستدرج شركة أجنبية لعمل استثماري مطلوب، أو نتذكر مناطق أو حقول حدودية بحاجة إلى تطوير لحفظ حقوق العراق من التسلب للدول المجاورة.

أهمية البحث:

نظراً لكون المقومات النفطية في العراق تعدّ غاية في الالهامية كونها الثروة الوطنية الأولى ويهدف استغلالها بالشكل الصحيح والامثل الى تحقيق الاحتياجات الوطنية في مجال الطاقة، فضلاً عن تحقيق إيرادات حقيقة تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويأتي هذا البحث ليعرض المقومات النفطية العراقية، والتوجهات القانونية لتجارة النفط العراقية.

مشكلة البحث

ان الاثر الاساس الذي يتركه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي، يجعلنا نطرح العلاقة بين مقومات العراق النفطية والتصور العراقي لهذا القطاع، فرأينا استثمارات هائلة في قطاع النفط، ويتوفّر في العراق مقومات نفطية هائلة، ورغم ذلك يستمر العراق باستيراد المشتقات النفطية، ولديه مخزونات كبيرة من النفط الخام المستخرجة، وغير المصدرة، فضلاً" عن الدمار الذي لحق بمقومات النفط العراقي جراء الحروب والظروف الأمنية، فتأمين الاحتياجات من المشتقات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لم يحظ بالاهتمام الكافي، رغم جولات التراخيص والعقود النفطية التي رفعت مستويات الانتاج بشكل كبير، فضلاً" عن ضعف طاقات البلد التصديرية. فال المشكلة تعرّض كالاتي:

هناك مقومات نفطية كبيرة الا انها لا تستغل في تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن استيراد المشتقات النفطية.

المشكلة الثانية ان العراق ينتج الان أكثر من (٥) ملايين برميل يومياً بموجب جولة التراخيص ولكن المشكلة هي حجم (التصدير) محدود بـ (٣) ملايين برميل يومياً فضلاً عن الكلفة المرتفعة لاستيراد المشتقات النفطية لتأمين الاحتياجات الوطنية.

فرضية البحث

لقد انطلقنا من فرضية مفادها الاتي:

وجود خلل في العلاقة بين مقومات العراق النفطية وزيادة الانتاج النفطي وزيادة الايرادات المتأتية من تزايد عملية التصدير - وتأمين الاحتياجات من المشتقات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم اللجوء الى الاستيراد، فمقومات العراق النفطية تمكّنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتزاحم الشركات النفطية على الاستثمار في مقومات النفط العراقي مرتفع، فهل تم التركيز على التقىب والاستخراج مع اغفال التكرير والتصفية والاستفادة مما يتم استخراجه لمصلحة العراق؟ ام ان مصالح الشركات النفطية في زيادة ربحها وفرض القيود على القطاع النفطي هي التي فازت على حساب المصلحة الوطنية باعتبارنا كبلد نفطي يجب علينا تحقيق الاحتياجات الوطنية والاستفادة من الإيرادات النفطية في رفع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى تسلیط الضوء على مقومات القطاع النفطي العراقي والنهوض به وسبل تطويره من امكاناته في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتجنب الكلفة المرتفعة لاستيراد المشتقات النفطية، فضلاً عن التعرف على العجز في تلبية الطلب المحلي من المنتجات والمشتقات النفطية. فضلاً "عن توفير فوائض مالية تعدّ ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق.

I. المبحث الأول النفط العراقي مقومات وتحديات

ان العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة وكانت شركة النفط الوطنية هي معنية بتجارته، وبعد الحرب على العراق تراجع تصدير النفط وتعرضت منشآت النفط الاستخراجية لعمليات منظمة من أعمال النهب والسلب والحرق، سبب أضراراً كبيرة في حجمها ومدياتها، كما بقيت العديد من منشآت النفط وخطوط الأنابيب غير عاملة لفترة طويلة، كما وأن عمليات التهريب وخاصة للمشتقات النفطية ما زالت مستمرة. فتوجهت الحكومات الى تهميش

شركات النفط الوطنية وعمدت الى الشركات الأجنبية وادخلتها في القطاع النفطي العراقي. وسنعالج في هذا المبحث مقومات النفط العراقي والتحديات التي تواجهه.

I. المطلب الأول

مقومات العراق النفطية

بعد أن كان العراق كان يصدر حوالي ١٤ مليون برميل يومياً من النفط عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع حوالي ٢٥ مليون برميل يومياً قبل حرب عام ٢٠٠٣ وبعد أن كان للعراق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية، نجده اليوم مستورداً للمشتقات النفطية بكلفة حوالي ٣ مليارات دولار سنوياً تكفي لإنشاء مصفى كبير في كل سنة^(١).

ويمتلك العراق حالياً (٧٣) حقلًا بترولياً لا يستغل منها بشكل كامل سوى (١٥) حقلًا، وعلى الرغم من انخفاض تكلفة إنتاج النفط الخام في العراق لوجود النفط على مقربة من سطح الأرض وكذلك عدم وجود عقبات جيولوجية، إلا ان إنتاج النفط لا زال منخفضاً مقارنةً بالاحتياطي الذي يمتلكه العراق^(٢).

ويمكن تصور انخفاض حجم الإنتاج إذا ما علمنا بان عدد الآبار النفطية المحفورة لا تتجاوز ١٥٠٠ بئر. في حين يؤكد الخبراء انه بالإمكان ان يصل عدد الآبار في العراق الى ١٠٠ ألف بئر، يضاف الى ذلك ان كلفة استكشاف النفط العراقي تعتبر من أدنى التكاليف ليس على مستوى الشرق الأوسط بل على مستوى العالم، حيث تتراوح هذه التكلفة بين ١٠.٥ و ٢ دولار للبرميل وعند مقارنة، عدد الآبار المحفورة مع المساحة التي يتواجد فيها النفط الخام نلاحظ إنها منخفضة حيث يوجد بئر واحد لكل (٢٩) كيلو متر، وهذا يدل على ان احتمالات وجود النفط في التراكيب التي لم تشهد عمليات حفر كبيرة جداً، كما إن

(١) عصام الجبلي، قراءة في: صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة مستقبل العراق)، تاريخ ٢٨ - ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ص ٤.

(٢) طاهر عبد الحق، النفط والاستعمار (عمان: مكتبة الخيل للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٣.

عمليات الحفر بقيت محصورة بأعمال الحفر العمودي وعدد محدود من الآبار المائلة، في حين لم يتم استخدام الحفر الأفقي مما أدى إلى انخفاض إنتاجية البئر مقارنة بالخزين (٣). وعلى الرغم من انخفاض تكاليف تطوير الإنتاج (تكاليف تطوير الآبار ومنشآت الإنتاج) والتي لا تتجاوز دولاراً واحداً للبرميل، إلا أنه لا زالت عمليات التطوير تسير ببطء بسبب غياب الإدارة والمعالجة الصحيحة للمشاكل.

أما طاقات التكرير للمصافي فإنها لا زالت منخفضة ودون المستوى المطلوب على الرغم من ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفر الآلات والمكائن الحديثة، فالآلات والمكائن المستخدمة في أهم المصافي العراقية كمصفى البصرة ومصفى الدورة ومصفى بييجي تعاني من التقادم إضافة إلى تعرضها إلى أعمال نهب وسلب وحرق بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، كما أن الأعمال الإرهابية التي طالت الأنابيب التي تنقل النفط الخام إلى المصافي قد أدت إلى انخفاض كميات النفط المجهزة إلى المصافي وبالتالي انخفاض كمية إنتاج المشتقات النفطية (٤).

ويرى بعض خبراء النفط أن المصافي العراقية تعمل حالياً بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٥٠-٧٥ %، مما أدى إلى حدوث نقص في عرض المنتجات النفطية مقارنة بالطلب عليها الأمر الذي أدى إلى استيراد تلك المنتجات من الدول المجاورة بتكليف عالية بلغت (٢٢) مليون دولار شهرياً، كما أن تقادم الآلات والمكائن المستخدمة في عمليات التكرير أدت إلى انخفاض الكميات المستخلصة من المنتجات النفطية من النفط الخام (٥).

(٣) محمد العقاد، *النفط العراقي بين الواقع والطموح* (بيروت: مكتبة العلم للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٦٢.

(٤) علي كمال الغندور، *النفط وال الحرب على العراق* (عمان: دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٥٤.

(٥) د. عصام الجلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

ونجحت شركات النفط الوطنية في تطوير انتاج النفط العراقي من ٢٠٣٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٧ الى ٢٠٣٢٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٩ وبزيادة اجمالية قدرها ٢٩٠ الف برميل يوميا^(٦).

I.ب المطلب الثاني

توزيع الحقول النفطية على المحافظات العراقية

إذا تتبعنا خريطة توزيع الحقول النفطية على المحافظات العراقية، وكميات إنتاجها، نجد أن محافظة البصرة جنوبى العراق تمتلك أكبر ثروة نفطية فيه، وتتميز بكثرة المعطيات، وسعة الخبرات بكل أشكالها من موارد طبيعية وبشرية. وعلى الرغم مما أصاب البصرة من خراب ودمار وسوء إدارة وإهمال طيلة العقود الأربع الماضية إلا أنها ما زالت تحمل صفة أرض السواد التي تكتنز بطنون أراضيها أغنى الثروات الهيدروكربونية والمعدنية، وربما الأعلى في المعمورة، ذلك أنها تحتضن ١٥ حقلًا، منها ١٠ منتجة، و٥ ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج. وهذه الحقول تحتوي في صخورها على احتياطي نفطي يقدر بأكثر من ٦٥ مليار برميل، أي نحو ٥٥٪ من إجمالي الاحتياطي النفطي في العراق. وتضم البصرة أكبر الحقول النفطية وتنتج وفقاً للإحصائيات الرسمية نحو ٨٠٪ من النفط العراقي المصدر إلى الخارج، ومن الممكن ان تكون حاضنة لجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية. وفي محافظة ميسان جنوبى العراق يوجد ١١ حقلًا منها ٣ منتجة وغير منتجة، وتحوي ما مجموعه ٨.٥ مليارات برميل من الاحتياطي النفطي. وتحتوي حقول محافظة كركوك، على ٦ حقول، منها ٤ منتجة و٢ غير منتجة، وكلها تنتظر التطوير، مقدراً الاحتياطي النفطي الموجود فيها بحوالي ١٣٥ مليار برميل، منه ١٢٠.٣٥ مليار برميل في الحقول الحالية المنتجة والباقي في الحقول الجديدة غير المطورة. وهذا

^(٦) نبيل جعفر عبد الرضا، التراخيص النفطية: قيود جديدة على الاقتصاد العراقي، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٤، ص. ٣.

يعني أن الاحتياطي النفطي في كركوك يمثل حوالي ١٢% من مجموع الاحتياطي النفطي العراقي.

وصعوداً إلى العاصمة بغداد، فإنها تحتوي على حقل واحد مكتشف حتى الآن، وهو "حقل شرق بغداد" ويقع في محافظة بغداد وصلاح الدين وقد يمتد جنوباً داخل محافظة واسط، وينتج الآن ٢٠ ألف برميل يومياً (٨).

وبيّنت دراسة بعنوان (الحسابات المالية للشركات للفترة ٢٠١٥-٢٠١١) (٩)، معلومات مهمة عن النفط العراقي، ومنها:-

الإنتاج الكلي من الحقول = ٤،٦٦٩،٨٩٨،١٥٢ مليار برميل؟
الإنتاج الأساس = ٢،٣٤٨،٤٣٧،٧٢٦ مليار برميل (الإنتاج قبل الجولات محسوباً منها هبوط الإنتاج سنوياً ٥%).

الزيادة في الإنتاج (فوق الإنتاج الأساس) = ٢،٣٢١،٤٦٠،٤٢٦ مليار برميل.
العائد المالية للإنتاج الكلي = ٣٩٥،٥٤٩،٩٠٢،٢٨١ مليار دولار.
المدفوع للشركات (الكلف البترولية والإضافية) = ٤٦،٠٣٩،٢١٤،٦١٨ مليار دولار.
ربحية الشركات المقاولة = ٢،٢٥٧،٢٧١،٥٠٧ مليار دولار.
الضريبة المدفوعة للخزينة = ١،٢١٣،٥٦٧،٢٦٨ مليار دولار.
العائد المالي الإجمالي الصافي للدولة = ٣٤٨،٣٥٦،٤٨٨،٨٥٥ مليار دولار.

ووصفت هذه الدراسة العقود النفطية على مدى السنين بالجيدة، مثل الاستثمارات بالأسعار الطبيعية للنفط. وإن جميع المنشآت والابار والاحتياطيات النفطية هي ملك العراق عندما تنتهي هذه العقود. وأشار إلى أن العقود قد تبدو مكلفة عندما تتحسب على مدى الأيام والشهور خصوصاً عند انخفاض اسعار النفط، ولكنها أطلقت نهضة كبيرة في القطاع

(٨) تقرير الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات، تاريخ ٢٥ يناير، ٢٠١٧ ، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٢/١٢ على الرابط: <http://iraqireport.com/archives/1487>

(٩) دراسة د.عادل عبد المهدى، وزير نفط سابق.

النفطي من حيث الكميات والموارد والمستقبل، وكشفت ايضاً عن بعض الثغرات الاقتصادية والبنيوية والإجرائية وفي انماط العمل التي يجب التعاون مع مجلس النواب والوزارات والشركات لتصحيح مسارتها (١٠).

أ. المطلب الثالث

احتياطي النفط العراقي

يمتلك العراق احتياطاً نفطياً مؤكداً قوامه (١١٥) مليار برميل وهو ما يشكل نسبة ١٠ % من الاحتياطي العالمي ويأتي بذلك بالمرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية، ويتوقع الخبراء ان يتتفوق الاحتياطي النفطي في العراق على الاحتياطي النفطي في دول الخليج الأخرى إذا ما تم إكمال عمليات البحث والتقييم في الأراضي التي لم تلق مساحة جيولوجياً، فكثير من قطاعات الصحراء الغربية لم ترسم لها خرائط بتروجيولوجية دقيقة، ويتوقع ان يتواجد فيها كميات كبيرة من النفط الخام. حيث تشير التقديرات الأولية الى احتمال وجود (٢٠٠) مليار برميل نصفها يمكن ان تكون احتياطياً مؤكداً (١١).

١. يضم العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، ويبلغ أربعة أضعاف الاحتياطي النفطي الأميركي.
٢. يبلغ حجم احتياطي النفط العراقي المؤكد نحو ١١٢ مليار برميل، فيما يبلغ احتياطي الغاز المعلن وفقاً لبيانات وزارة النفط العراقية نحو ١٢٦ تريليون قدم مكعب.
٣. يقدر الاحتياطي النفطي غير المؤكد بحدود ٣٦٠ مليار برميل، اذ ان نسبة ٨٠ % من نفط العراق ما تزال غير مؤكدة، ولذلك ويبلغ احتياط النفط العراقي حوالي ١٠.٧ % من إجمالي الاحتياطي العالمي.
٤. يتميز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة، لذلك فان تكاليف إنتاجه تعد الأقل في العالم إذ تتراوح بين ١.٩٥ و ٠.٩٥ دولار للبرميل الواحد، مقارنة بتكلفة إنتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل إلى عشرة دولارات.
٥. يوجد في العراق جميع أنواع النفط من خفيف ومتوسط وثقيل.

(١٠) تقرير الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات، مصدر سبق ذكره.

(١١) منى الغواري، فوبيا النفط (بيروت: دار الوحدة للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٥٠.

6. يوصي العنصر البشري العامل في قطاع النفط العراقي بأنه من أفضل العناصر كفاءة في الشرق الأوسط^(١٢).

هبط إنتاج النفط العراقي بعد ٢٠٠٣ ، ثم ارتفع في سنة ٢٠٠٤ إلى حدود ٢٠٣ مليون برميل يوميا، غير أن الإنتاج بلغ في فبراير/شباط ٢٠٠٧ ، حوالي ١٥٤ مليون برميل يوميا.

وأظهرت بيانات رسمية^(١٣) أن العراق أنتج ٤.٧ مليون برميل يوميا في ٢٠١٦ ، ولكن قطاع النفط يعاني منذ ١٩٨٠ ، غياب عمليات الصيانة والادامة، حيث توجد منشآت ومعدات يزيد عمرها على عشرين عاما، بالإضافة إلى تعرضه لعمليات التخريب للسلب والنهب، التي دمرت الأنابيب. وعلى الرغم من توفر الإمكانيات المالية الكبيرة لنشاط الاستثمار الا أن ما تحقق خلال العقود الأخيرة لا يرتقي إلى درجات الطموح، وعليه يتطلب وبشكل مؤكّد اجراء مراجعة شاملة تستند إلى معايير علمية ونهج واضح لقوانين وأنظمة جديدة مع التركيز على إدخال تغييرات جذرية وجوهية في هيكلة القطاع وتصحيح مسارات عمله.

كما يتطلب الاستثمار التركيز على قطاع الطاقة وتنمية الثروة النفطية والغازية في العراق ووضع خطط علمية واضحة في مساهمة الاستثمارات الأجنبية، ذات الخبرة في تحسين وتطوير منظومات الطاقة الكهربائية، واعتماد برنامج لاستحداث الطاقة المتجددة في بعض المجالات الخدمية والمنزلية ثم توسيع استخداماتها.

ويعد العراق واحداً من أكثر البلدان النفطية تضرراً ببهوّط أسعار النفط، وادى انخفاض أسعار النفط الخام الى مستويات متدنية، الى التخوف ليس في أوساط القائمين على ادارة شؤون الدولة بل شمل قطاعات وشرائح واسعة من المجتمع العراقي. وبواجه اليوم العراق تحديات كبيرة، وخاصة في القطاع النفطي ، وتعود لأسباب عدّة منها وجود خزينة خاوية وحروب شرسة باهظة التكاليف يضاف لها فساد مستشر على كل الأصعدة يضعف

(١٢) تقرير الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات، مصدر سبق ذكره.

(١٣) بيانات رسمية صادرة عن وزارة النفط العراقية، ٢٠١٦ .

امكانيات ومقومات الاقتصاد الأساسية. وهناك عامل مهم ومؤثر في الاقتصاد العراقي يتمثل في التضخم العالي في كلف الاستخراج والانتاج والتشغيل وتصاعد حصص الربحية لعمليات النفط المرتبطة بشركات النفط في عقد وجولات التراخيص. وللحافظة على الثروة النفطية العراقية شدد وزير النفط على محاربة الفساد والاصلاح واسناد المناصب بعيدا عن المحاصصات والفتؤية، ورفع شعار الاصلاح ومكافحة الفساد والفتؤية. ودعا "الى حل الخلاف النفطي بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية" مؤكدا انه "لا توجد صعوبة في ذلك ولا يوجد شيء اسمه مستحيل". ويصدر إقليم كوردستان نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا بشكل مستقل عن بغداد فيما ينتج العراق نحو ٤٧ مليون برميل من النفط الخام يوميا معظمها من المنطقة الجنوبية، كما أعلنت شركة "نفط الجنوب" المملوكة للدولة، التي اشارت الى وجود ١٣ مصفاة بحاجة إلى التطوير لزيادة إنتاج المشتقات النفطية. وشدد وزير النفط العراقي (العيبي) على وضع خطة لتعزيز قطاع النفط في البلاد، تتضمن زيادة معدلات التصدير النفطي والغازى إلى جانب تعظيم تخزينهما، وزيادة معدلات الإنتاج النفطي والغازى ورفع القدرة التصديرية، وتعظيم الاحتياطي الوطني من النفط والغاز ، ما يؤدي بالنتيجة الى أن يأخذ العراق مكانته المؤثرة التي يستحقها في منظمة أوبك والمحافل الدولية.^(١٤)

واوضح وزير النفط، ان خطط الوزارة المستقبلية هي استثمار الغاز بالطريقة المثلثى، مبينا وجود كميات كبيرة من الغاز ينتج مع استخراج النفط دون استثمار. واكد ان "الوزارة ستدخل عهدا جديدا من العمل على كل المستويات وان عام ٢٠١٧ ستكون فيه مشاريع كبيرة في قطاع النفط والغاز ، داعيا شركة شل الى الاستمرار في عملها وتطويره من خلال زيادة الانتاج واستثمار الغاز والدخول في نشاطات الطاقة الكهربائية في البلاد". واضاف

(١٤) جبار علي حسين اللعيبي، جولات التراخيص النفطية مراجعة ، الأخطاء ومقترنات لتعديل العقود، شبكة الاقتصاديين العرب، تاريخ ٩ آذار عام ٢٠١٦ . موقع وزارة النفط العراقية على الانترنت.

ان(وزارة النفط تتطلع الى تقوية وتطوير العلاقة مع شركة شل للنفط بقطاع النفط في العراق، ما ينعكس ايجابا على قطاع النفط والغاز). وفتح افاق جديدة للتوسيع في عملية التسويق العالمية عبر شركة سومو بالاستفادة من الخبرة الكبيرة التي تمتلكها شركة شل في هذا المجال، والاهتمام بأعداد الكوادر العلمية وتأهيلها. وكان عقد اجتماعاً في محافظة البصرة مع مسؤولي الشركات النفطية الوطنية، تمت فيه مناقشة الخطط والبرامج للسنوات ٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠ لقطاعات الاستخراج والتصفية والحفر وصناعة الغاز والتوزيع والتعليم المهني النفطي والتدريب. وشدد على ان الوزارة تضع الخطط الطموحة من اجل الارتقاء بالبنى التحتية وتشجيع قطاع الاستثمار في عملية التنمية والتطوير بهدف الاستثمار الامثل للثروة النفطية وتنمية وتطوير القطاع النفطي ، مؤكدا ان الوزارة وبفضل جهود العاملين في القطاع النفطي العراقي نجحت في تحقيق زيادات غير مسبوقة في الانتاج والتصدير وفي تلبية احتياجات ، وبذل الجهد الاستثنائية في تلبية احتياجات العوائل النازحة والمواطنين في المناطق المحررة^(١٥).

I. د. المطلب الرابع

تحديات بناء الصناعات النفطية

١ . القطاع الوطني الخاص للخدمات النفطية:

القطاع الوطني الخاص هو العمود الفقري لأي عملية تطوير، فمسودة القانون لم تعطي هذا القطاع حقه، ولما كان من مسؤولية الدولة تنمية هذا القطاع ومنحه امتيازات ومحفزات مالية وتعاقدية. وبدون هذا القطاع في العراق ستكون كلف التطوير تزيد على أربعة أو خمسة أضعاف الكلف الطبيعية، لأن عقود الخدمة التي تحتاجها أي عملية تكرير سوف تكون مع شركات أجنبية، في حين نريد لهذا القطاع أن يكون عراقيا للتخلص من الاعتماد على التبعية الأجنبية في الصناعة النفطية. وهذه الشركات هي التي تمنح "عقود الخدمة" وهي تغطي جميع

^(١٥) تقرير الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات، مصدر سبق ذكره.

التخصصات التي يحتاجها أي عمل هندي أو إداري أو مالي، وما عمليات التطوير إلا مجموعة من الأعمال التخصصية المختلفة نفسي في النهاية إلى تطوير كامل بأفضل الطرق وأعلى كفاءة وأقل تكلفة^(١٦).

2 . مسألة التناقض مع الدستور بما يخص الملكية العامة للنفط: هذه النقطة من أكثر النقاط مثاراً للجدل بين المؤيدین والمعارضین لقانون النفط والغاز العراقي، حيث يرى المعارضون للقانون، إنه يعمق الشقاق والعداء بين مكونات الشعب العراقي، لأن مواضيع كالفالدرالية وإعطاء أدوار ذات أهمية للأقاليم والمحافظات كمواضيع مازالت بعيدة عن الثقافة السائدة، وهذا ما يزيد من تعقيد الحالة التي هي أصلاً معقدة، حيث يمكن مع مرور الزمن وبشكل تدريجي إدخال المفاهيم الجديدة للعراق الجديد في الصناعة النفطية التي تتكتسي بحساسية شديدة من الناحية السياسية في العراق. طالما أن الدستور العراقي ينص على أن النفط ملك الشعب العراقي، لذا يتوجب قيام جهة مركبة واحدة بوضع السياسات النفطية وإبرام الاتفاقيات ومتابعة العقود الموقعة وتطوير الحقوق وإدارة الاحتياطيـات، أي جهة فنية واحدة قادرة على ضمان مصلحة العراقيـين أينما كانوا، وهي مواصفات لا تتوافر إلا في شركة النفط الوطنية أو وزارة النفط الفدرالية، يمكن أن تتفذ هذه المهام بالتعاون مع الإقليم أو المحافظة، لكن تبقى اليد العليا بيد الوزارة او المجلس الاتحادي للنفط والغاز وأن تكون وزارة سيادية بالكامل. ففي جميع الأنظمة الفدرالية في العالم ما عدا أمريكا، النفط يدار مركزيـاً ويـساهم الإقليم بإدارة العمليـات الإنتاجـية مع المركز الذي يكون له الكلمة العليا، حيث يكون التعاـقد بـيد المركز حصرياً أيضاً، هذا فضلاً عن أن إعطاء الأقاليم أو المحافظات صلاحية التفاوض والتعاـقد مع الأطراف الأجانب وإرسالـها إلى المجلس الاتحادـي الأعلى، يـقلـل من قـوةـ الجانبـ العراقيـ

(١٦) وقائع ندوة مناقشة مسودة مشروع قانون النفط العراقي المنعقدة في عمان /الأردن بتاريخ/ ١٧ شباط ٢٠٠٧، صحيفـةـ الغـدـ العـدـدـ الصـادـرـ فـيـ ٢ـ /٢٠٠٧ـ .

التفاوضية، ويشير المشاكل بين بعض المحافظات التي تمتد عبرها الحقول النفطية والغازية. (١٧)

هناك عائقاً دستورياً (ما لم يعدل) بوجه القانون الفيدرالي للنفط وللقانون الاقليمي للنفط على ضوء ما جاء بموجاد الدستور العراقي. وكلمة النهائية لموضوع النفط هو للمحافظات والاقاليم المادة (١١٥). وكيف يمكن ان تدار الدولة اقتصادياً وكلمة النهائية لثروتها التي تخص الاجيال الحالية والمستقبلية بيد الاقاليم والمحافظات، اضافة لذلك فان الكلمة النهائية لسياسات التنمية والتخطيط العامة هي ايضاً بيد الاقاليم والمحافظات اذ ليست من الامور الحصرية بيد الحكومة المركزية".

أولاً: عقود المشاركة او التنقيب والانتاج والتطوير: منح عقود مشاركة بالانتاج أو التطوير والإنتاج لاستخراج النفط لفترة زمنية محددة، ٢٥ أو ٢٠ عام، ليس كتأجير أرض بعقد لمدة مماثلة، حيث في نهاية العقد، سوف تعود الأرض لصاحبها كما هي، لكن الحقل النفطي يعود وقد استنفذ ما فيه من احتياطيات.

ثانياً: لا يحتاج إلى مستثمر أجنبي لإدارة الصناعة الاستخراجية: الحقول التي عهد بها القانون لشركة النفط الوطنية يمكنها إنتاج ما بين ستة إلى سبعة ملايين برميل يومياً.

ثالثاً: الضغوط الخارجية والداخلية للقبول بمبدأ عقود المشاركة او التنقيب والانتاج: إذا كان العراق مجبراً على قبول عقود المشاركة بالانتاج او التنقيب والانتاج والتطوير بأشكالها المتعددة، ولأسباب مختلفة.

I. هـ المطلب الخامس

أمور أخرى متفرقة ذات أهمية كبيرة:

ملكية المنشأة في حال إنهاء أو انتهاء العقد، حيث يعودها لمالك الترخيص، في حين أن كلف التطوير تكون قد دفعها العراق من خلال نفط التكفة، أي الفترة الأولى من الإنتاج وليس لشركة النفط الوطنية ميزة على المستثمر الأجنبي في التنافس.

(١٧). حمزة الجواهري، ملخص مدخلات الحضور في ندوة دبي حول قانون النفط والغاز شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٣.

1. الاستثمارات والاستكشافات ودور الشركات الأجنبية: لا يحتاج الى عقود الاكتشافات والانتاج والتطوير لكثرة الاختلافات حولها، فالاكتشافات كثيرة، فهي حقول مكتشفة وغير منتجة.
2. تعطى الصلاحية للسلطة المركزية-الاتحادية انشاء صندوق واحد مشترك لكل العراق وتعمل هذه السلطة بالتعاون مع الشركات الأجنبية والاقاليم والمحافظات.
3. صيغ العقود: ان جوهر قانون النفط هو صيغه العقود حيث هناك ثلاثة جوانب: جانب سياسي وجانب فني وقانوني، وجائب دستوري، أي يحدده الدستور.
4. الصناعات التحويلية (صناعات المصافي): هناك حاجة قائمة لإصدار قانون خاص بالقطاع التحويلي والخدمي لغرض معالجة الاختناقات الحالية والمستمرة التي يعاني منها عموم الشعب، إضافة إلى فرص النهوض بالقطاع وما يتربّع عنه من مردود اقتصادي كبير.
5. انتاج الغاز: يخسر العراق لكل مليون برميل نفط مستخرج غاز مصاحب ما تعادل قيمته ١٨٠ الف برميل نفط يحرق يوميا، ولا بد من ايجاد معامل مطورة للاستفادة من الغاز المصاحب (والذي يحرق) وكميته تعادل ٣٦٠ ألف برميل من أصل انتاج النفط فضروري التعجيل للاستفادة من الغاز المصاحب.
6. يمثل التمويل أحد أهم عناصر السياسات التنموية غير ان التمويل ما لم يصاحبه سياسات لإجراء تعديلات في النظم والمؤسسات والأخذ بالسياسات المناسبة في الجوانب الاقتصادية والقانونية والمعلومات والبيانات فإنه يصبح ضعيف الجدوى.
7. مفهوم السيادة الوطنية: إن السيادة الوطنية تعني أن هناك قوانين وأجهزة تنفيذية وأجهزة تشريعية وقضاء، وما يهمنا هنا هو منظومة القوانين التي تنظم الاستثمار في البلد بحيث لا يمكن أن يسيء للوطن بشيء . فالقوانين المطلوبة لذلك كثيرة والتشريعات الدستورية التي تتعلق بهذا الأمر أيضا كثيرة، إذ لا بد أن يكون هناك تشريع دستوري بهذا الشأن وقانون يحمي ملكية النفط العراقي ويعيدها إلى مالكها الحقيقي وهو الشعب العراقي، ويحميها من الهدر وأن يتم إنتاج النفط وفق أرقى المعايير الهندسية باستعمال التكنولوجيا الأكثر تطورا، والتي يجب تجديدها مع تطور التكنولوجيا. فإذا كان العراق خاليًا من كل هذه القوانين ويسمح بدخول الاستثمار، فهذا يعني إن البلد سوف يكون مستباحا بالكامل من قبل طرفا قوية في أي نزاع وفي ظل منظومة قوانين تحكم بحركته على الأرض، مما بالك بعدم وجود هذه المنظومة من القوانين بالكامل^(١٨).

II. المبحث الثاني

استثمارات النفط والعقود وجولات التراخيص في العراق

(١٨). د. عبد الهادي الحساني، قانون النفط والغاز بين النظرية والواقع، تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢.

II. المطلب الأول

الاستثمار في النفط

بعد إسقاط النظام عام ٢٠٠٣ نشرت مراكز البحث الأمريكية تقارير تناولت بـ“إيقاف سيطرة الدولة على الثروات النفطية العراقية ودعوة شركات النفط الأجنبية لغرض استثمار تلك الثروة استثماراً مباشرـاً بحجة فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في تطوير الصناعة النفطية في العراق، كما أن شركات النفط الأجنبية بما تملكه من تقدم تكنولوجي قادرـة على زيادة إنتاج النفط العراقي وبالتالي زيادة عوائدـه النفطـية التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي. وتبيـن أن شركات النفط الأجنبية وفقـاً للاستثمار الأجنـبي المباشر لا تستطيع العمل في جميع الظروف وخصوصـاً ان التاريخ السياسي العراقي يـشهد صراعـات مستمرة حول السلطة وعلى الرغم من ان الحكومة العراقـية قد اتفـقت مع تلك الشركات على أساس عقود المشاركة كـمحاـولة منها لجذب تلك الشركات، فـان استخدام أسلوب الاستثمار الأجنـبي المباشر لـاستثمار الثروـة النفطـية في العراق يمكن ان يؤدي الى تفـتـت شركـات النفطـ الوطنية (شركة نـفـط الشـمال وـشـرـكـة نـفـط الجنـوب) بالإضافة الى شـرـكـة حـفـر الـآـبار وـشـرـكـة المـشـارـيع النـفـطـية وـشـرـكـة الـاسـتكـشـاف والتي طـالـما اعتمدـت عـلـيـها صـنـاعـة النـفـطـ العراقـية وخصوصـاً في فـترة العـقوـبات الاقتصادية^(١٩).

كما قد يؤدي أسلوب الاستثمار الأجنـبي المباشر الى تسريح الكـوـادر النفـطـية العراقـية من فـنيـين وـادـارـيين وـعـمـال بـسبـب اـعتمـاد شـرـكـات النـفـطـ الأـجـنبـية عـلـى كـوـادرـها النفـطـية فقط، ويـمـكـن لـلـحـكـومـة العـراـقـية الاستـقـادـة من شـرـكـات النـفـطـ الأـجـنبـية من خـلـال تـدـريـب الكـوـادر النفـطـية وكـذـلـك شـرـاء الـآـلات وـالمـكـائـن ذات التـقـنيـات العـالـية دون المـسـاس بالـثـرـوة النفـطـية وـرـيـط الـاـقـتصـاد العـراـقـي بـعـجلـة شـرـكـات النـفـطـ الأـجـنبـية. فـضـلاً عـنـ أنـ الاستـثـمار المشـترـك

^(١٩) جـريـج مـيوـنـيتـ، عـقـود مـشارـكة الـانتـاج: خـصـخصـة النـفـط تحت مـسمـى آخر؟ بـحـث مـقـدم لـمـؤـتمر الـاتـحاد العـالـمي قـطـاع النـفـطـ في البـصـرة في ٢٦ آـيار ٢٠٠٥، صـ ٥.

حيث تقوم هذه الاستثمارات على أساس إقامة شراكة ما بين الدول المنتجة ومؤسساتها الوطنية مع الشركات الأجنبية في الكشف عن النفط واستغلاله استغلالاً مشتركاً، ويكون هنا للدولة صفتين هي صفة مانح العقد وصفة الشريك في المشروع. هو الحالة المثلثة للوضع في العراق باعتبارها مسک العصا من الوسط، إذ ليس من المسوغ إعطاء الامتيازات النفطية للشركات الأجنبية في الوقت الحاضر وماليه من انعكاسات سلبية من حيث تحكم تلك الشركات بعصب الاقتصاد العراقي وما إلى ذلك من تدخلات سياسية تزيد من حدة مشاكل السياسية النفطية، كذلك فإن جانب الحقيقة يحتم علينا القول بأن الإمكانيات الوطنية غير قادرة في الوقت الحاضر او على المدى القريب أو المتوسط في زيادة الإنتاج النفطي الذي نحن في أمس الحاجة له في الوقت الحاضر، وعليه فإن الاستثمار المشترك يعد خياراً وسط لا يطلق العنان إلى الشركات الأجنبية ولا يستغني عنها في نفس الوقت، بمعنى الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية مع إشراك المؤسسات الوطنية، وهذا له مزايا كثيرة من حيث الاشتراك في الكثير من القرارات الإنتاجية والتسويقية فضلاً عن زيادة الطاقة الإنتاجية إلى مستويات الطموح^(٢٠).

II. بـ المطلب الثاني

العقود النفطية وجولات التراخيص

نظراً لأهمية عقود التطوير الشامل لحقول النفط في العراق المعروفة بعقود التراخيص للاقتصاد العراقي وقطاع النفط في البلد فقد أصبحت مادة سياسية واعلامية يتناولها السياسيون والخطباء لأغراضهم واهدافهم الخاصة دون التعرف الجاد على اطارها القانوني واسسها الاقتصادية وجوانبها النفطية المهنية. وتمثل عقود تطوير حقول النفط في العراق معلماً نفطياً واقتصادياً مهماً للعراق والعالم وصناعة النفط نتيجة لطبيعة العقود

(٢٠) صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة، صحيفة واشنطن بوست/ بن فان هيفلين/ ٩ أيار/ مايو ٢٠١٢، ص ٣-٥.

وحجم الاحتياطي النفطي المتعاقد ومستوى الانتاج المستهدف وتنوع المشاركة العالمية في عملية التطوير حيث تعتبر جميع هذه العناصر غير مسبوقة منذ نشوء صناعة النفط الحديثة منتصف القرن التاسع عشر الى جانب ما يقدمه النفط العراقي الجديد من دعم لأمن الطاقة على الكره الارضية للعقود القادمة من القرن الواحد والعشرين. وتستند عملية التطوير على قيام الطرفين بوضع اهداف الانتاج وخطط التطوير وبرامج العمل واقرار الكلف والميزانيات قبل المباشرة بخطوات التنفيذ ويقوم المقاول بتمويل كافة المشتريات والمقاولات والرواتب وجوانب الصرف الاخرى على ان يحصل على اجر ثابت عن كل برميل نفط اضافي على خط الشروع وتدفع مستحقات المقاول عن التمويل والاجور من الايرادات التي تتحقق عن بيع النفط الاضافي وبنسبة لا تتجاوز ال ٥٠ % من هذه الإيرادات^(٢١).

II. جـ المطلب الثالث

أنواع العقود النفطية واهم ملامحها

أولاً: عقود الامتياز:

١. للشركة صاحبة الامتياز حق الاملاك واستكشاف وتطوير الثروات الهيدروكرbonea في منطقة محددة.
٢. أنهاء عقود طويلة الامد ربما تصل الى مئة سنة.
٣. تدفع بمحاجها الشركة صاحبة الامتياز ضريبة دخل وضريبة ملكية Royalty.
٤. تحمل الشركة صاحبة الامتياز كافة النفقات والمخاطر الناجمة عن فشل الانتاج.
٥. تؤول ملكية الموجودات بعد انتهاء مدة الامتياز الى الدولة المضيفة.

ثانياً: عقود المشاركة في الانتاج:

١. أنهاء عقود مشاركة في الانتاج لمدة محددة تصل الى (٢٠) سنة قابلة للتمديد.
٢. جميع المعدات والمنشأة التي يتم تنصيبها في منطقة العقد تكون مملوكة للدولة المضيفة.

^(٢١) عصري موسى، عقود التراخيص العراقية الحقائق والأرقام (البصرة: ٢٠١٦)، ص ٤.

- 3 . تتحمل الشركة العالمية ضريبة دخل على صافي الارباح وهناك ضريبة ملكية من أجمالي العائدات.
- 4 . تبقى الدولة المضيفة هي المالك للثروة الهيدروكاربونية ولها حق السيطرة عليها.
- 5 . تتحمل الشركة العالمية النفقات كافة الاستثمارية والتشغيلية في مرحلة العقد وكذلك مخاطر فشل الانتاج.
- 6 . تُخصص نسبة من الانتاج لاسترجاع الكلف النفطية.
- 7 . يُقسم الانتاج على وفق نسب معينة يُتقى عليها مسبقاً بعد استقطاع ضريبة الملكية وضريبة الدخل والكلف النفطية.
- 8 . تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة ويرئاسة الشركة المقاولة (٢٢).
- 9 . أول من يستخدم اتفاق المشاركة بالإنتاج هي اندونيسيا عام ١٩٦٦ .
الميزات : تتحمل الشركات النفطية المخاطر العملياتية والمالية كافة، اذا أخلَ بشروط برنامج العمل في التقييب او الاستثمار يمكن للحكومة (اذا كانت صيغة الاتفاق معدة بشكل جيد) ان تلغي او تنهي الصفقة وتعقد مع شركة أخرى، والميزة الأخرى أن الحكومة تستلم الارباح المحتملة دون المشاركة في رأس المال الا اذا رغبت بالمشاركة في رأس المال الا اذا رغبت بالمشاركة.

المساوية من زاوية الحكومة : تحتاج الى مفاوض ذي خبرة عالية من النواحي الفنية والقانونية والمالية والتجارية، غالباً ما تكون الحكومة أقل خبرة من شركات النفط من الناحية الفنية والتجارية (٢٣).

ثالثاً: عقود الخدمة :

- 1 . أنها عقود محددة بمدة معينة قد تصل الى (٢٠) سنة قابلة للتجديد.
- 2 . الحكومة تحافظ بملكيتها للثروات الهيدروكاربونية والسيطرة على العمليات النفطية.

(٢٢) المهندس مصر منعم السباهي، وآخرون، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق (المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي: كانون الأول ٢٠١٢)، المشروع ممول من قبل منظمة Inter news مصدر سبق ذكره، مصدر سابق، دليل صناعة النفط، ص ١٠.

(٢٣) جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس ، أيلول ٢٠١٢ ، مصدر سبق، ص ٣٥.

3. الشركة المقاولة تكون مسؤولة عن توفير الخدمات والتقنيات الالزمة كلفة التطوير مقابل أجور نقدية ولا تمتلك الشركة المقاولة أية حصص في الثروة الهيدروكاربونية.
4. لا توجد ضريبة ملکية وتكون أرباح الشركة المتحققة خاضعة لضريبة دخل.
5. تحدد نسبة من الواردات لاسترداد الكلف النفطية.
6. تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة برئاسة مالك الثروة (الحكومة).

رابعاً: عقود الشراء المسترجع :

- 1 . وهي عقود استثمار تُسترجع فيها استرجاع رؤوس الاموال للشركات المستمرة مع هامش ربح بسيط في مدة محددة.
- 2 . تكون الدولة مالكة للمنطقة ومسؤولة عن إدارة العمليات النفطية بالكامل.
- 3 . قلة الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في هذا النوع من العقود ^(٤).

III. المبحث الثالث

تقييم العقود النفطية وجولات التراخيص

لا شك ان الدور الذي لعبته العقود النفطية في القطاع النفطي العراقي كبير جدا وسوف نضع تلك العقود في الميزان لنرى ايجابياتها وسلبياتها.

III.أ.المطلب الأول

أيجابيات ومنافع عقود التراخيص

إنَّ تجربة أكثر من عامين لبدء انطلاق جولات التراخيص وعن طريق المتابعة ومراقبة عمليات التطوير أشرَّت جملة من المنافع والإيجابيات التي رافقـت وتمـضـتـ عنهاـ أهمـهاـ الآـتيـ :

- 1 . أشرفـ الـوزـارـةـ وـتأـثـيرـهـاـ الإـيجـابـيـ فيـ أـدـارـةـ الثـروـةـ الـنـفـطـيـةـ وـالـسـيـطـرـةـ الـكـامـلـةـ عـلـيـهـاـ وـتـوجـيهـهـاـ لـلـمـقاـولـينـ بـتـركـيزـ جـهـودـهـمـ فـيـ الـمـشـارـيعـ الـاسـتـثـمـارـيـةـ وـالـتـيـ نـصـيبـهـاـ هـوـ الـأـكـثـرـ مـنـ النـفـقـاتـ .

^(٤) جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢ ، مصدر سابق، ص ٢٣.

- 2 . تحدث الصناعة النفطية العراقية المتهالكة بتكنولوجيا حديثة وخبرات تتکفل بنقلها الشركات العالمية وقد لوحظ في الآونة الأخيرة وجود تحسن ملحوظ في أداء الملاكات العراقية العاملة بشكل مباشر مع مشغلي الحقول وتحسين جودة الاداء.
- 3 . وفرت فرصة لامكانية تحديث الشركات الوطنية والمحلية واقتئانها لخبرات وتقنيات متقدمة تؤهلها للتنافس مع الشركات العالمية من جهة ودخولها في شراكات وتفاهمات مع شركات عالمية من جهة أخرى وهو ما حصل فعلاً مع شركتي (الحفر العراقية والمشاريع النفطية) وهناك محاولات حثيثة في شركة الاستكشافات النفطية ايضاً.
- 4 . تعظيم العائدات النفطية بزيادة معدلات الانتاج.
- 5 . المساهمة في بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات ورفع مستوى المعيشة.
- 6 . وفرة عشرات الاف من فرص العمل وبالتالي ساهمت في تقليل معدلات البطالة.
- 7 . تحفيز القطاعات الاقتصادية.
- 8 . استغلال حقول الغاز المكتشفة الاخرى على النمو والتطوير بشكل ينسجم مع النطورة الهائل الذي ستشهده الصناعة النفطية، وغير المتطور مما سيسهم في زيادة انتاج الغاز الطبيعي والحر فضلاً عن استغلال الغاز المصاحب.
- 9 . تحسن أداء التشكيلات المالية والمحاسبة والتدقيقية في الوزارة وذلك باطلاعها على أحدث الطرق والاساليب في محاسبة النفط ومشاركتها في برامج متقدمة وحديثة وضرورية تتوسيع هذا النشاط بإنجاز خارطة الاجراءات المحاسبية والمالية وبالتنسيق مع الجهات الرقابية.
- 10 . تطور اداء الجهات التعاقدية وذلك باكتسابها مهارات وخبرات جديدة. وتتص عقود النفط العراقية على ان جميع النفط في باطن الارض وعلى السطح وجميع المنشآت والمعدات هي ملكية عراقية بالكامل وتميز هذه العقود بكونها نموذجاً جديداً

وغير مسبوق من ناحية الاطار القانوني الذي يحكم عملية التعاقد والنموذج الاقتصادي المريح للطرفين بشكل متوازن لكونها عقود خدمة فنية طويلة الامد تقدم للعراق استثمارات ضخمة وتقنولوجيا متقدمة وخبرات نفطية واسعة مع استمرار سيادته على ثروته النفطية في حين تقدم لشركات التطوير مردود استثماري جيد مع عنصر مجازفة متدني وتصنف العقود في نوع رابح - راجح تختلف أجور الشركات للبرميل الاضافي المنتج لكن المعدل العام لعقود الحقول الستة العملاقة يقع بحدود ١٦٤ دولار وينخفض الى اقل من نصف هذا الرقم بعد استقطاع ٢٥ % حصة الشريك الوطني ودفع ٣٥ % ضرائب وتدفع الأجراء للشركات مع استرداد كلف التطوير والانتاج كل ثلاثة اشهر بعد الوصول الى الاهداف الانتاجية الاولى للمشروع والتي يجب ان تتحقق خلال مدة لا تتجاوز ٣ سنوات من تاريخ تفعيل العقد وقد تم ذلك فعلا وبذلت عملية دفع الكلف والأجراء بجزء من النفط الاضافي المنتج ولجميع العقود^(٢٥).

III. بـ المطلب الثاني

تقييم العقود

ويمكن تقييم العقود النفطية من النواحي الآتية:

أولاً: كلفة انتاج برميل النفط في عقود التراخيص العراقية

يتميز النموذج الاقتصادي لعقود التراخيص بكونه ذي طبيعة تراكمية من ناحيتي الصرف المالي والإنتاج النفطي وبالتالي فان الكلفة النهائية لانتاج البرميل الواحد تساوي مجموع المصروفات خلال مدة العقد مقسوما على عدد البراميل المنتجة في نفس الفترة ، وتشكل كلف الانتاج من ثلاثة مكونات:

- 1 . كلف التطوير الرأسمالية وتشمل حفر الآبار وبناء منشآت ومرافق الإنتاج.
- 2 . مصاريف الانتاج التشغيلية وتتضمن الرواتب والأجراء والتجهيزات السلعية والمستلزمات الخدمية.
- 3 . أجور الخدمة لشركات التطوير محسوبة لكل برميل منتج فوق خط الشروع.^(٢٦)

(٢٥) محمد أحمد الدوري، مباديء أقتصاد البترول (بغداد: مطبعة الارشاد، دون تاريخ)، ص ١٥٠.

(٢٦) عصري موسى، عقود التراخيص العراقية الحقائق والأرقام (البصرة: ٢٠١٦)، ص ٤-٨.

ثانياً: منظومات الخزن والنقل والتصدير

تحدد حجم العمل في عقود التراخيص ضمن حدود الحقول النفطية في حين ابقيت منظومات نقل وخزن وتصدير النفط ضمن مسؤولية الجانب العراقي بشكل كامل لتمكن العراق من السيطرة الكاملة للتصريف بالانتاج النفطي سواء من ناحية التصدير او الاستهلاك المحلي وحددت في كل عقد نقاط تسليم النفط المنتج من الشركات الى الجانب العراقي وقد تضمنت العقود امكانية اقتراض العراق اموالا من الشركات لبناء هذه المنظومات عند تعذر توفير التمويل من الحكومة ونجح العراق في بناء منشآت تصدير جديدة في عمق الخليج العربي بعد سنتين من انطلاق عقود التراخيص على الارض حيث تم مد أنبوبين بحريين ونصب اربعة منصات تصدير عائمة بعد مسح وتنظيف منطقة المياه الاقليمية العراقية من المتجرات والالغام البحرية والغوارق وقد كانت هذه الانجازات كبيرة بامتياز ولم ينفذ الجانب العراقي توسيع مستودعات خزن النفط وبناء انبوب النقل الارضية بنفس المستوى والوتيرة التي تحققت في بناء منشآت التصدير البحرية وقد ادى ذلك الى حدوث اختلافات في عمليات تصريف النفط المنتج بسبب تخفيف معدلات الانتاج في حقول التراخيص وقيام الجانب العراقي بدفع أجور الانتاج عن الكميات المخفضة دون الاستفادة منها اضافة الى خسارة مبالغ كبيرة عن عدم تصدير هذه الكميات (٢٧)، وفي عام ٢٠١٥ تمكنت وزارة النفط من تحقيق بعض النجاح في توسيع طاقات الخزن ومعالجة الاختلافات في منظومات الضخ وقد اثمرت هذه الجهد في زيادة الانتاج ورفع معدلات التصدير وتحسين مواصفات النفط المصدر خاصة بعد نجاح شركة تسويق النفط بإدخال صنف جديد من النفط العراقي الى الأسواق العالمية في شهر حزيران باسم

(٢٧). عصري موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(بصمة ثقيل) والذي ساعد كثيرا في الحفاظ على الموصفات التسويقية لخام (بصرة خفي)

(٢٨).

- ثالثاً: الانجازات الرئيسة لعقود التراخيص العراقية في السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٥
- ١ . جريان اكثر من ٢ مليون برميل من النفط العراقي الجديد من حقول جنوب العراق الى اسوق العالم كل يوم.
 - ٢ . ارتفاع مستوى التصدير الى اكثر من ٣ مليون برميل باليوم من موانئ البصرة النفطية لأول مرة في تاريخ العراق.
 - ٣ . تحقيق ١٥١ مليار دولار من صافي العوائد المالية وامتلاك ٣٧ مليار من المنشآت النفطية الجديدة اضافة الى دفع كافة مستحقات الشركات من كلف التطوير والإنتاج واجور الربحية.
 - ٤ . ارتفاع احتياطات النفط العراقية بنسبة ٣٠ % الى ١٥٠ مليار برميل.
 - ٥ . صعود العراق الى المرتبة الثانية في الانتاج ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط أوبرك.
 - ٦ . تحقيق صناعة النفط العراقية خطوات واسعة في تطبيق معايير وممارسات صناعة النفط العالمية. (٢٩)

رابعاً: الفوائد والابعاد الاخرى لعقود التراخيص النفطية

- ١ . حفر مئات الآبار واقامة منشآت نفطية حديثة وبناء انابيب ومستودعات نفط وموانئ تصدير لتحل بدل المنشآت المتقادمة وتستوعب الانتاج النفطي المتتصاعد على مدى ٥٠ سنة قادمة.
- ٢ . اقامة مراكز دعم لوجستية وخدمات وتجهيزات وورش ومعامل صيانة ومواد احتياطية بمعايير وأنظمة صناعة النفط العالمية لرفد الصناعة النفطية العراقية بمتطلبات العمل النفطي بشكل دائم من موقع قريب.
- ٣ . تحقيق انجاز بيئي كبير من خلال ازالة ملايين الألغام والتفجرات من الحقول النفطية والمياه الإقليمية بواسطة احدث معدات المسح والمعالجة.
- ٤ . التحفيز لتأسيس صناعة عراقية بمعايير عالمية لإزالة الألغام والتفجرات استناداً الى الخبرات المكتسبة بهذا المجال في مشاريع التراخيص.
- ٥ . احالة الاف العقود الثانوية في المقاولات والتجهيزات بقيمة مليارات الدولارات الى شركات عراقية تشغل الاف العراقيين.

(٢٨) عادل عبد المهدى، تقرير عن جولات التراخيص، ٢٠١٥، ص ١٤-٣؛ عصري موسى، المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٩) عصري موسى، المصدر نفسه، ص ١٧.

6. تحفيز الشركات العراقية العاملة في المقاولات والتجهيزات لاعتماد معايير صناعة النفط العالمية والارتقاء بالأداء وتحقيق إنجازات غير مسبوقة في الموصفات وتقليل وقت التنفيذ.

7. تدريب الاف الكوادر العراقية خارج البلد وانشاء اكاديميات ومراکز تدريبية في الحقول النفطية.

8. تقديم الدعم والاسناد للجامعات والمعاهد العراقية وتأسيس أليات للتعاون بين هذه المؤسسات والصناعة النفطية.

9. تقديم خدمات اجتماعية وإنسانية وتنسيق الفعاليات في هذا المجال من خلال لجان مجتمعية شكلتها الحكومات المحلية.^(٣٠)

خامساً: النواقص والمعوقات في تنفيذ مشاريع عقود التراخيص للفترة ٢٠١١ -

٢٠١٥

1. عدم تحقيق النجاح في توسيع مستودعات خزن النفط بما يوازي النمو في كميات الانتاج وحدوث خسائر كبيرة بالأموال نتيجة تخفيض الانتاج وفقدان تصدير كميات كبيرة من النفط القابل للإنتاج.

2. حرق كميات هائلة من الغاز المنتج مع النفط لعدم وجود اجراءات جدية لاستثمار الغاز المحروق والذي تقدر قيمته بbillions الدولارات سنويا اضافة الى التلوث والاضرار بالبيئة المحلية.

3. تأخر المباشرة في تنفيذ مشروع ماء البحر لأغراض حقن الماء في المكامن النفطية والذي سيؤثر سلبا على تنفيذ المرحلة الثانية من التطوير الشامل لحقول التراخيص كما قد يؤدي الى تضرر بعض المكامن المنتجة.

4. تقليل موازنات مشاريع التراخيص لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ونتج عن ذلك الغاء فقرات مهمة في خطط زيادة الانتاج وفقدان زخم الاندفاع في العمل على المسارين الرئيسي والثانوي والاتجاه نحو توقف النمو في الانتاج وربما انخفاضه خلال فترة ليست بعيدة في حين لا توجد وسيلة لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط سوى زيادة الإنتاج.

5. تخلف انظمة وأليات العمل النفطي في العراق عن معايير وممارسات صناعة النفط العالمية وتسبب البيروقراطية الادارية بتأخير اتخاذ القرارات وضياع الوقت وحدوث خسائر كبيرة في الإنتاج النفطي والعوائد المالية للبلد.^(٣١)

سادساً: عقود التراخيص العراقية نموذجاً

(٣٠). حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٤ - ١٠٥؛ عصري موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٣١). عصري موسى، عقود التراخيص العراقية الحقائق والأرقام (البصرة: دون ناشر، ٢٠١٦)، ص ١٩.

تمثل عقود التراخيص العراقية نموذجاً جديداً في اتفاقات تطوير الحقول النفطية بين الحكومات وشركات النفط الأجنبية وتقدم هذه العقود أقصى درجات المنافع وفي جميع الجوانب لصالح الاقتصاد الوطني وقطاع النفط في العراق وان اي اجراء او محاولة لتحويل هذه العقود الى عقود مشاركة في الانتاج سوف يلحق اضراراً جسيمة بالعراق وصناعته النفطية. كما حققت مشاريع التراخيص في مرحلتها الاولى نجاحات كبيرة وانجازات مميزة في زيادة الانتاج والتصدير وتغذية موازنة الدولة بعوائد مالية ضخمة بالرغم من جسامه التحديات وكثرة المعوقات لكنها اخذت تتعرض مؤخراً الى تقليل الموازنات وحذف او تأجيل اجزاء مهمة من خطط التطوير الشامل والتي سينتج عنها توقف النمو في الانتاج النفطي ثم انخفاض الانتاج وال الصادرات خلال السنوات القادمة وبالتالي انخفاض العائدات المالية للدولة في حين يفترض بالعراق زيادة انتاج النفط لمواجهة الانخفاض بالأسعار. ويتحتم على الحكومة وبأي وسيلة تراها مناسبة التحرك السريع وال مباشرة بتنفيذ مشاريع استثمار الغاز المنتج وايقاف حرقه وكذلك المباشرة ببناء مشروع ماء البحر لأغراض الحقن في المكامن النفطية اضافة الى زيادة وتيرة العمل في مشاريع بناء المستودعات النفطية حيث ان هذه المحاور تمثل الحقوق السيادية والالتزامات التعاقدية للجانب العراقي في عملية التطوير الشامل لحقول النفط في جنوب العراق ويطلب منها الاولوية المطلقة كونها مشاريع انتاجية ذات مردود مالي كبير وحيوي لجميع قطاعات الاقتصاد. ورغم ما تقدمه عقود التراخيص من عوائد مالية كبيرة ومنافع أخرى وسيطرة سيادية للعراق فسوف يستمر استخدام موضوع عقود التراخيص لأغراض التاجر السياسي والكسب الانتخابي ويرافق ذلك حدوث ارباك حول هذه العقود لدى شرائح كبيرة من المواطنين وان الاسلوب الانجح لمواجهة ذلك ان تقوم وزارة النفط بتشكيل مكتب خاص بمعلومات التراخيص يتولى

جمع وتدقيق المعلومات والارقام ونشرها مع الايضاحات للمواطنين بشكل دوري وصولاً للحقيقة وحافظاً على سمعة وانجازات قطاع النفط في العراق^(٣٢).

ان جولات التراخيص التي عقدها الحكومة المركزية واتفاقيات المشاركة في الانتاج المعقودة من قبل حكومة اقليم كردستان لن تؤدي الى إعادة بناء وتطوير مستقل لصناعات النفط والغاز الوطنية العراقية. على العكس من ذلك، فإن الأمر قد يؤدي إلى تفكك كل الصناعات الوطنية وإعطاء السيطرة الحقيقة على هذه الصناعات لشركات النفط العالمية للمرة الأولى منذ تأميم النفط في سبعينيات القرن الماضي.

وتتوقع أوبك نمو الطلب العالمي في السينario المرجعي بحوالي ٨٤,٧ مليون برميل يومياً من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٣٠ عندما يصل الى ١١٣ مليون برميل يومي وقريباً من ذلك توقعت الوكالة الدولية للطاقة نمو الطلب في السينario المرجعي الى حوالي ١٢٠ مليون برميل يومي . وقد تأثرت هذه التوقعات باحتمال استمرار ارتفاع أسعار النفط الذي يغري بالتحول الى أنواع الوقود الأخرى، ولهذا توقع الوكالة تراجع نصيب النفط من موارد الطاقة العالمية الى ٣٨ % عام ٢٠٣٠^(٣٣).

III. جـ المطلب الثالث

العيوب والمأخذ على جولتي التراخيص النفطية

ان جولتي التراخيص النفطية التي نظمتها وزارة النفط في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ ، تبين ان الوزارة أهملت الخيارات الأخرى والتي لو اخذ بها لرسمت لصناعة النفط الوطنية أفقاً أكثر اشراقاً. لقد وعد وزير النفط بجولة تراخيص ثلاثة لاستراج عروض شركات نفطية جديدة في مناطق أخرى من العراق بينها بغداد وديالى والموصل وكركوك، لكنه صرف

(٣٢) جبار علي حسين اللعيبي، جولات التراخيص النفطية مراجعة- الأخطاء ومقترنات لتعديل العقود، شبكة الاقتصاديين العرب (تاريخ ٩ آذار عام ٢٠١٦)، ص٥؛ عصري موسى، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٣٣) OPEC World Oil Outlook 2008,P 32-33.

النظر عنها أخيرا، ربما لافتتاحه بأن زيادة انتاج النفط العراقي لما يتجاوز الحصة التي حدتها منظمة الدول المصدرة للنفط للعراق، قد يؤثر سلبا على أسعار النفط في السوق الدولي، وقد يربك العلاقات داخل منظمة أوبك.

ان حقائق كثيرة قد تكون غابت عن المواطن العراقي، بسبب التشويش المتمused من قبل وسائل اعلام مدفوعة الأجر من قبل شركات النفط الاجنبية، المستفيدة من العقود بالصيغة والغموض والسرية التي أبرمت فيها. والتعتيم والسرية التي فرضت على المحادثات بدء من صياغة العقود، مرورا بحملة استدراج الشركات النفطية وجولات التراخيص، وأخيرا توزيع حقول النفط العراقية على الشركات النفطية الدولية ووضع ثروتنا النفطية للعشرين عاما القادمة تحت هيمتها الكاملة.

أولا: تتراوح أجرة انتاج البرميل بين ١.٣٩ - ٥.٧ دولاراً أمريكياً التي ستسنتمها الشركات النفطية عن كل برميل تتجه، كما أعلن ذلك في وسائل الاعلام على لسان المسؤولين في وزارة النفط، حيث يبدأ استحقاقها لها بعد أن يتجاوز انتاج الحقل الذي تطوره ١٠ % عن مستوى انتاجه الحالي. وبنتيجة هذا الاتفاق فسيكون من الطبيعي أن تسعى الشركات لزيادة انتاجها النفطي لمضاعفة عوائد خدماتها واسترجاع تكاليف عمليات تطوير الحقل والانتاج بأقصر فترة زمنية ممكنة. واذا سارت الأمور بهذا الاتجاه من قبل الشركات النفطية، فسيواجه سوق النفط في غضون ستة او سبعة سنوات كميات من النفط تزيد عن حصة العراق المحددة من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. واذا ما تجاهل العراق حصته وبادر بضخ المزيد من النفط الى السوق العالمية فستكون النتائج كارثية على العراق والدول المصدرة للنفط جميعها، لأن ذلك سيقود بالتأكيد الى انهيار اسعار النفط والى تناقص موارد الصادرات النفطية. واذا لم تخضع كميات الانتاج لخطة عراقية تراعي هيكلية الحصص الموضوعة والمتتفق حولها مع (أوبك) فمن المؤكد أن حرفاً للأسعار ستتشعب بين الدول المصدرة للنفط، وهو ما ترغب وتحث عليه الدول المستهلكة للنفط. لا نعرف ما هي خطة الوزير بعد أربع أو ست سنوات من الآن

حيال سعي الشركات النفطية كلها مرة واحدة لزيادة انتاج النفط لتحقيق زيادة في مواردها الناتجة عن الأجر المقطوعة التي تستلمها من الحكومة العراقية مقابل كل برميل نفط. فليس من المعقول أن تعطل الشركات عملياتها الانتاجية لحين اعادة الاستقرار لاسعار النفط، وان تظل تنتظر حتى يوعز اليها المسؤولون في وزارة النفط ب مباشرة الانتاج، وليس من المعقول أيضاً أن يقوم العراق بدفع أجورها عن فترة توقفها عن الانتاج، وإن كان لا نفي ذلك لأننا لا نعرف فحوى العقود النفطية التي ما زالت في طي السرية، وفيما اذا تضمنت بالفعل بنوداً تفرض مثل هذه التعهادات أو غيرها^(٣٤).

ثانياً: قرار وزير النفط بعرض كافة الحقول النفطية للاستثمار الأجنبي بما فيها المطورة يعتبر خطوة إلى الوراء في مجال بناء صناعة النفط الوطنية، ويعتبر خروج لتلك الحقول من الأيدي الوطنية. فالحقول المتخلّى عنها تعد الأضخم عراقياً وعالمياً باحتياطياتها النفطية تم تسليمها في ظرف ساعات للشركات الأجنبية النفطية متعددة الجنسية. فحقل مجنون ذي الاحتياطي ١٢٠.٦ مليار برميل الذي ينتج حالياً حوالي ٤٦ ألف برميل في اليوم، وحقل الرميلة ذي الاحتياطي البالغ ١٧٠.٨ والذي ينتج حالياً حوالي مليون برميل نفط تتم إدارة عمليات الانتاج فيما بأيدي عراقية ١٠٠ % ب رغم شحة الموارد وفق الدعم والتشجيع الحكومي. لقد كان على الوزير أن يبقي الحقول الكبرى المطورة تحت ادارتها العراقية الراهنة، وان يعمل ما بوسعه لتكريس امكانيات وزارته المالية وكادرها لتطوير تلك الحقول، لأنها تشكل وستشكل مستقبلاً القاعدة المادية للصناعة النفطية البتروكيماوية العراقية. وكان عليه أن يأخذ بالاعتبار أن العراق يعتمد في دخله اعتماداً كلياً على موارد النفط، فيما تتوقف التنمية الاقتصادية على مدى النمو في صادراتنا منه. لكن الوزير لم يفعل ولم يفكر بذلك أصلاً، لأنه ببساطة غير متحمس لاستراتيجية نفطية تعتمد على القطاع النفطي العام. وباعتقادنا أن الوزير متأثر، ولا

(٣٤) جبار علي حسين اللعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٨؛ عادل عبد المهدي، تقرير عن جولات التراخيص، ٢٠١٥، ص ٢٢-١٥.

نقول ملتم إلـى حد بعيد بسياسة صندوق النقد الدولي التي تؤكـد على ضرورة خصـخصـة صـنـاعـة استـخـراـجـ النـفـطـ العـراـقـيـ. وـنـعـتـقـدـ أـنـهـ لـهـاـ السـبـبـ تـخـلـىـ طـوـاعـيـةـ عنـ تـلـكـ الحـقولـ وـاحـتـيـاطـيـاتـهاـ الضـخـمـةـ لـلـشـرـكـاتـ الـأـجـنبـيـةـ. وـلـوـ اـتـاحـ لـلـكـادـرـ العـراـقـيـ التـموـيلـ الـضـرـوريـ لـتـمـكـنـ منـ تـطـوـيرـ الـحـقـلـينـ المـذـكـورـينـ وـالـوـصـولـ بـاـنـتـاجـهـماـ إـلـىـ الـحـدـودـ الـتـيـ وـعـدـتـ الشـرـكـاتـ بـالـوـصـولـ إـلـىـ يـهـمـاـ،ـ وـلـوـفـرـتـ عـلـىـ الدـوـلـةـ التـكـالـيفـ الـبـاهـظـةـ الـتـيـ تـتـحـمـلـهـاـ إـلـىـ الـآنـ بـمـوجـبـ عـقـودـ النـفـطـ مـعـ الشـرـكـاتـ الـأـجـنبـيـةـ.ـ إـنـ تـطـوـيرـ الـحـقـلـينـ المـذـكـورـينـ لـوـحـدهـمـ رـبـماـ يـكـونـ كـافـيـاـ فـيـ الـظـرـوفـ الـحـالـيـةـ لـتـمـوـيلـ كـلـ مـنـ نـفـقـاتـ الدـوـلـةـ وـالـتـنـمـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ،ـ تـمـهـيـداـ لـتـطـوـيرـ حـقولـ نـفـطـيـةـ أـخـرىـ وـفقـ نـفـسـ الـأـسـلـوبـ الـذـاتـيـ الـمـمـوـلـ جـزـئـيـاـ مـنـ قـرـوـضـ أـجـنبـيـةـ،ـ أـوـ سـنـدـاتـ الـخـزـينـةـ الـعـرـاقـيـةـ.ـ فـحـقـلـ الرـمـيـلـةـ لـوـحـدهـ يـنـتـجـ حـالـيـاـ بـاـمـكـانـاتـهـ الـمـتـواـضـعـةـ تـقـنـيـاـ حـوـالـيـ الـمـلـيـونـ بـرـمـيلـ،ـ يـمـكـنـ مـضـاعـفـةـ اـنـتـاجـهـ إـذـاـ ماـ جـرـىـ تـحـديـثـهـ عـلـىـ اـسـسـ تـقـنـيـةـ جـدـيـدةـ وـمـنـطـوـرـةـ.ـ مـاـ قـامـ بـهـ الـوـزـيـرـ يـصـعـبـ نـسـيـانـهـ وـغـفـرانـهـ،ـ لـقـدـ كـانـ تـسـلـيمـ الـحـقـلـينـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـحـقولـ الـمـطـوـرـةـ لـلـشـرـكـاتـ الـأـجـنبـيـةـ وـكـانـهـ مـكـافـأـةـ مـنـ لـخـدـمـةـ أـدـوـهـاـ،ـ لـكـنـهـاـ كـانـتـ بـالـنـسـبـةـ لـنـاـ أـشـبـهـ بـمـجـزـرـةـ بـشـرـيـةـ،ـ أـطـيـحـ خـالـلـهـاـ بـأـغـنـىـ وـأـثـمـنـ وـأـعـزـ حـقولـاـنـاـ الـنـفـطـيـةـ(٣٥ـ).

ثالثاً: تثار تساؤلات كثيرة حول تفاصيل العقود التي لم يكشف عنها وزير النفط رغم مطالبة منظمات شعبية عراقية ودولية محابيـة تعـني بـعـقـودـ الـنـفـطـ،ـ كـمـنـظـمةـ بـلـاتـفـورـمـ الـبـرـيـطـانـيـةـ الـمـسـتـقـلـةـ،ـ وـكـلـ مـاـ نـعـرـفـهـ عـنـهاـ أـنـهـ عـقـودـ خـدـمـةـ لـتـطـوـيرـ الـحـقولـ الـنـفـطـيـةـ،ـ وـإـذـاـ كـانـتـ بـالـفـعـلـ كـذـلـكـ فـمـاـ معـنـىـ أـنـ تـبـقـيـ حـقولـ الـنـفـطـ باـحـتـيـاطـاتـهاـ الـهـائـلـةـ رـهـيـنـةـ بـأـيـدـيـ الشـرـكـةـ الـخـادـمـةـ لـمـدـةـ عـشـرـيـنـ عـامـاـ وـرـبـماـ يـزـيدـ عـنـ ذـلـكـ؟ـ إـنـ عـقـودـ الـخـدـمـةـ قدـ تـسـتـغـرـقـ أـشـهـراـ وـرـبـماـ عـدـةـ سـنـوـاتـ لـاـ عـقـودـاـ مـنـ السـنـينـ،ـ وـهـيـ غالـبـاـ مـاـ تـضـطـلـعـ بـمـهـمـةـ الـحـفـرـ وـتـهـيـئـةـ الـحـقـلـ لـإـنـتـاجـ الـكـمـيـةـ الـتـيـ تـتـوـقـعـهـاـ الـدـرـاسـاتـ الـفـنـيـةـ عـنـ طـاقـةـ الـحـقـلـ الـاـنـتـاجـيـةـ،ـ وـقـدـ تـنـصـرـفـ الـخـدـمـةـ إـلـىـ تـحـديثـ وـتـطـوـيرـ الـحـقـلـ وـصـيـانـةـ

(٣٥ـ) عـادـلـ عـبـدـ الـمـهـدـيـ،ـ تـقـرـيرـ عـنـ جـوـلـاتـ التـرـاـخـيـصـ،ـ ٢٠١٥ـ،ـ صـ ٢٤ـ؛ـ جـبـارـ عـلـيـ حـسـينـ اللـعـبـيـ،ـ مـصـدرـ سـبـقـ ذـكـرـهـ،ـ صـ ١٢ـ.

معداته، أو بناء منظومة نقله إلى موقع داخلية أو إلى منافذ التصدير. وتنسلم الشركة الخادمة أجورها نقداً أو نفطاً طبقاً لاتفاق المبرم، وتقوم بعده بتسليم الحقل إلى أصحابه وتمضي إلا إذا عجز الكادر العراقي من إدارة عمليات انتاج الحقل، وهذا الاحتمال غير وارد أصلاً، لأن الكادر العراقي يدير بالفعل حالياً أكثر الحقول المنتجة بكفاءة عالية ومنذ عقود. أما أن تبقى الشركة مهيمنة على الحقل وتنسلم أجورها سنوياً أو شهرياً في حين تستطيع وزارة النفط تحويل استحقاقاتها إلى حساباتها المصرفية، أو نفطاً وفق الاتفاق إلى أي ميناء شحن في العالم فأمر في غاية الغرابة، ويحتاج تفسيره إلى منجم. كما أن ادعاء الوزير ببقاء الاحتياطيات النفطية بيد الشعب العراقي لا يغير من الواقع المر شيئاً، فالاحتياطي النفطي باق بأيدي الشركات طوال مدة العقد الممتدة لعشرين عاماً، وهو غير قادر على التصرف به، ونعتقد أن أي وزير آخر لو أراد تغيير صيغ العقود الحالية بسبب تبنيه استراتيجية التطوير الوطني للصناعة النفطية، لواجه اشكالات قانونية ومالية مع الشركات النفطية. أما بقاء الاحتياطي النفطي في حوزة الشركات النفطية فسيتحقق لها مكاسب مالية كبيرة طوال العشرين عاماً القادمة، باعتباره ثروة جديدة تضيفها إلى أصولها الحالية، وبذلك ترتفع قيمة أسهمها في أسواق المال الدولية أضعافاً مضاعفة، فتبدأ بجني الأرباح من وراء ذلك حتى قبل أن تستثمر دولاراً واحداً في حقولنا النفطية. وهذا ما يؤكده السيد تود كوزيل المدير التنفيذي لشركة "غلف كيستون" التي تتقب عن النفط في كردستان بالتعاون مع حكومة الإقليم، حيث أدى لبرنامج "أسواق الشرق الأوسط س. ن. ن عن الاكتشافات التي حققتها شركته في كردستان العراق بالقول: "ما وجدناه هو عبارة عن حلم لكل عامل في قطاع النفط، وهذا النوع من الاكتشافات انتهى منذ مطلع القرن العشرين". وتابع بالقول: "أن نجد في هذه المنطقة المرتفعة كميات مؤكدة تعادل ٢٠.٥ مليار برميل، مع إمكانية وصولها إلى ما بين ١٥ و٣٠ مليار برميل يمثل حدثاً غير مسبوق، وهذا رفع قيمة شركتنا السوقية من ٤٥ مليون جنيه إسترليني إلى أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه". وعن كيفية إدارة الشركة للفترة التي ارتفعت خلالها أسهمها بقوة إثر

الإعلان عن الاكتشاف قال كوزيل: (كان علينا الانتباه خلال عمليات الاستخراج، وذلك عبر اعتماد الشفافية وإطلاع السوق على كميات النفط المكتشفة وقطع دابر الشائعات، كما قمنا بتوظيف طرفا ثالثا لتقييم الكميات الموجودة في الحقل كي تكون كل البيانات التي نوفرها للسوق دقيقة وحقيقية).^(٣٦)

رابعاً: لقد جرت المبالغة بشعرور بعيد عن المسؤولية في الحديث عن الزيادة المتوقعة في صادرات العراق النفطية عند تنفيذ العقود المشار إليها، وأشاروا إلى الرقم ١٢ مليون برميل يومياً الذي سيصدره العراق في المستقبل القريب من نفطه الخام. فالوزير يعرف جيداً بأن مثل هذا الهدف غير قابل للتحقيق بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية لقدرات البلد الخدمية والأمنية والإدارية والى مدى لا يقل عن عشرة سنوات، هذا اذا ما كثفت الحكومة العراقية من جهودها لتطويرها إلى المستوى الذي تستطيع فيه استيعاب الزيادات في الانتاج المشار إليها. فكل الدلائل تشير إلى أن الانتاج النفطي المتوقع من خلال التنفيذ التدريجي للعقود النفطية لن يتجاوز أربعة ملايين برميل يومياً في غضون ست سنوات، وهذا ما توقعه تقرير شركة اي.اتش.سي كمبريدج أنرجي، وهي شركة تقدم استشارات في قطاع الطاقة، قالت فيه: (من غير المرجح أن تتحقق خطط العراق الطموحة لتعزيز انتاج النفط الخام الى ما يصل الى ١٢ مليون برميل يومياً في السنوات القادمة بسبب تحديات كثيرة، سياسية وأمنية وأخرى خاصة بالعمليات والبنية التحتية)، وتتوقع الشركة أن يصل انتاج العراق الى ٤٠.٣ مليون برميل يومياً في ٢٠١٥ ، والى ٦٠.٥ مليون برميل يومياً في ٢٠٢٠ ، واصفة تلك الارقام بأنها (أرقام نمو كبيرة).^(٣٧) ان الشكوك التي أبدتها المتخصصون في بلوغ انتاج النفط ١٢ مليون برميل يومياً لها ما يدعمها

(٣٦) شبكة النباء المعلوماتية – الخميس / ١٢ / ٢٠٠٩، يذكر أن شركة "غلف كيستون" مملوكة لـ"بترول رأس الخيمة" وذلك منذ عام ٢٠٠٧ ، في صفقة بلغت قيمتها ٤١٣ مليون دولار، وقد دخلت الشركة السوق العراقية منذ ذلك الحين، وأعلنت قبل أسابيع عن اكتشاف حوض نفطي في كردستان، قبل أن تعود خلال الأيام الماضية لتعلن أن الكميات الموجودة فيه تتراوح بين ١٠ و ١٥ مليار برميل.

(٣٧) وكالة رويتز للأنباء ٣١ / ٣ / ٢٠١٠ ، عن شركة اي. اتش. سي كمبرج أنرجي ماساتشوستس، الولايات المتحدة.

في الواقع العراقي. فالعراق يعتبر بلدا منكوبا حتى وان لم يعلن العراق عن ذلك، أو دول التحالف التي احتلت العراق، أو الهيئات الدولية ذات الشأن. فالبنية التحتية العراقية تشكل أهم عقبة أمام زيادة انتاج النفط بسبب تخلفها الشديد، حيث لم تشهد تحدياً منذ عقود. وتأتي في مقدمة ذلك وسائل الخزن والنقل عبر الأنابيب والشاحنات على الطرق البرية، موانئ الشحن والتوصير ونقلات النفط عبر البحار، الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ومرافق التدريب والتأهيل والأيدي العاملة الماهرة والكوادر الهندسية والإدارية وغيرها. يعتبر توفير هذه الخدمات بالمواصفات العالمية المعترف عليها من مهام الجانب العراقي. وكما هو معلوم فإن العراق يواجه أزمة في جميعها بدون استثناء، نتيجة الخراب الذي خلفته الحروب والاهمال لعقود مضت. وإذا كان العراق قد باشر فعلاً في إعادة بناء بعض منشآت بيته التحتية، مما يزال الطريق طويلاً لتحقيق تقدم ملموس فيها. أمام هذا الواقع لا نرى أي سبب يجعل الشركات النفطية التي فازت بعقود استثمارات نفطية متحمسة للاسراع بشحن معداتها صوب الحقول النفطية والانتظار هناك حتى تتجز السلطات العراقية ما عليها من واجبات والتزامات. علماً أن بعض الشركات تنتظر تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لترى ما مدى الجدية في احترامها للعقود التي وقعتها الحكومة السابقة، فيما البعض الآخر من الشركات ينتظر صدور قانون النفط والغاز ليكون الأساس القانوني للعقود التي تم التوقيع عليها بين هذه الشركات والحكومة العراقية. في الجزء التالي سنناقش العوائد المالية التي ستحققها شركات النفط من وراء عقودها، وعن دور الشركات النفطية الأمريكية والغربية الكبرى في النفاذ إلى الاحتياطي النفطي العراقي الضخم، وفي تقاسم حقول النفط التي تم توزيعها بينهم خلال جولات التراخيص. دور الشركات الكبرى في النفاذ إلى الاحتياطي النفطي العراقي الضخم.

خامساً: تتحاشى وزارة النفط الافصاح عن الالتزامات المتبادلة بينها وبين الشركات النفطية التي تم الاتفاق حولها في عقود النفط، في حين أن الوزارة ملزمة بعرض الحقيقة للرأي العام. فقد أعلن مسؤولون كباراً في وزارة النفط أن شركات النفط ستتقاضى أجوراً مقطوعة

عن كل برميل نفط منتج خلال مدة العقد، مما دفعنا للاعتقاد بأن ذلك سيتضمن أقساط رأس المال الذي استثمر من قبلها في أعمال تطوير حقول النفط، لكن اعتقادنا ذاك لم يكن في محله. فما كشفه السيد جيمس كوغان في مقاله المنشور على الموقع الإلكتروني للاشتراكية العالمية كان صاعقاً، حيث كشف عن حقيقة مهمة بقيت غائبة عن الرأي العام العراقي. فقد أورد الكاتب في مقاله: (إلى جانب قيام الحكومة العراقية بتعويض الشركتين عن كلفة تحديث الحقل - بمبلغ قد يرتفع إلى ٥٠ مليار دولار أمريكي - سوف يدفع لهما ١٠.٩ دولار عن كل برميل يتم استخراجه، أو حوالي ١٠.٥ مليار دولار سنوياً^(٣٨)) أن بعض الشركات ستتقاضى أكثر من خمسة دولارات عن البرميل المنتج، عندها وبحسب القاعدة التي أحسب الكاتب على أساسها عوائد بعض الشركات النفطية، فإن عوائد شركات أخرى ستكون أكثر من ضعف الرقم في حالة كانت حساباته صحيحة. اعتماداً على تصريح وزير النفط بخصوص عقد ائتلاف لوك اويل الروسية وستات أويل النرويجية، قمنا باجراء حساباتنا الخاصة للتأكد من مدخلات الشركات النفطية. حيث صرح قائلاً: (إن لوك اويل ستمتلك نسبة ٢٥،٥٦ % في العقد، فيما تمتلك ستات أويل ٧٥،١٨ %، و (شركة نفط الشمال) العراقية نسبة ٢٥ % كشريك ثالث. وبذلك ستحصل لوك اويل وستات اويل على ١٥،١ سنتاً لكل برميل تنتجانه. ولكن وبعد استقطاع ضريبة عراقية نسبتها ٣٥ % من هذا المبلغ، ومن ثم دفع ٢٥ % منه لشركة نفط الشمال باعتبارها شريكاً في العقد، فالدخل المتبقى للشركاتين بعد ذلك هو ٥٥ سنتاً فقط). من هذا التوزيع ستكون حوالي ٣١ سنتاً للشركة الروسية، و ٢٤ سنتاً لشركة ستات النرويجية عن كل برميل تنتجانه. ولو انتجت الشركتان واحد مليون برميل من النفط في اليوم فستحصل الشركتان على حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً دخلاً صافياً، عدا ذلك فإنها ستنتeed كل تكاليف تطوير الحقل كاملة. إن الرقم الذي أوردناه يمكن أن يتغير بزيادة الانتاج أو بزيادة الأجور عن البرميل، كما

(٣٨) جيمس كوغان- نهب نفط العراق- الموقع الإلكتروني للاشتراكية العالمية. ١١ / ٣ / ٢٠٠٩، ترجمة نيكولا ناصر.

يختلف فيما اذا احتسب قبل اقتطاع الضريبة الحكومية او بعدها، ويختلف أيضا في حالة عدم وجود شريك عراقي كما هو الحال في عقود أخرى تم ابرامها، وبناء على ذلك فان الأرقام التي أوردها السيد كوغان في مقاله المشار اليه كانت مبالغ فيها كثيرا، لكنها لم تخلو من حقائق مهمة. واذا ما اعتبرنا المبلغ مائتا مليون دولار عوائد رأس المال المستمر (٥٠ مليار دولار) فإن نسبة الربح التي ستحققها الشركاتان في العام الواحد هي ٤٠ %، بما يساوي أربعون سنتا عن كل دولار مستثمر. وبما أنها ستن收回 كامل رأس المال، يعني أنها ستحقق أرباحها خلال فترة العقد دون أن تتكلف سنتا واحدا. وأن المكاسب التي ستحصل عليها الشركات النفطية من عقود الخدمة الخادعة هذه هي أفضل بكثير مما ستحققه لو كانت تعاملت على عقود المشاركة في الانتاج التي رفضها الشعب العراقي. من لم يعرف الحقيقة لا يمكن له أن يتهم وزارة النفط بالكذب والتزيف، وقد أصبحنا الآن أمام نافذة صغيرة نستطيع من خلالها تسليط الضوء على مصداقية عقود الخدمة تلك، وصار بامكاننا أن نعرف من خدم من بالتوقيع عليها، ولنا شهود على ما نقول، بعضهم ممن وقع على تلك العقود. ففي مقال لمراسل صحيفة نيويورك تايمز في بغداد أندرو كريمر، المنشورة ترجمتها (في العرب اليوم) بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٠٨ حول العقود التي خططت للاعلان عنها وزارة النفط، يقول فيه: (لقد بنيت صفقات من دون عروض على أنها عقود خدمات، ذلك ان الشركات ستلتقي أجورها لقاء الاعمال التي تقوم بها، بدلا من منحها تراخيص للعمل في مخزون النفط في باطن الأرض. وبهذا لا يتطلب عملها نصا في قانون النفط يضع شروطا بتقديم عروض تنافسية. وتعتبر العقود النفطية الاولى مع الشركات الكبرى عقودا استثنائية بالنسبة لصناعة النفط، فهي تتضمن شروطا يبيح للشركات جني أرباح طائلة بأسعار اليوم). ونقل المراسل عن ليلي نبالي الناطقة باسم شركة شل احدى الشركات التي ضمنت عقدا لتصنيع الغاز المصاحب في البصرة، قبل أن تفوز بعقد استثمار حقل مجنون النفطي العملاق، قوله (هذه ليست عقود خدمات في الحقيقة. فقد

صيغت للتلف على الازمة التشريعية". وقد أكد متحدث باسم وزارة النفط بقوله: " ان الوزارة اختارت الشركات التي ارتأحت الوزارة للعمل معها، بمقتضى مذكرات التفاهم غير مدفوعة الاجر ، وبفضل كفاءتها الفنية العالية، واضاف، (لهذا السبب، حصلت هذه الشركات على الأولوية) (٣٩).

III. د. المطلب الرابع

العوامل المؤثرة في اسعار النفط: (٤٠)

تعاظم دور الدول المنتجة (الأوبك) في السيطرة على انتاج وأسعار النفط وهنالك عوامل كثرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام عالمياً نوجز الأهم منها فيما يأتي:

أولاً: العرض: يعتمد العرض من أنواع النفط الاعتيادية في العالم على الاحتياطيات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة المعروفة واكتشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية في هذه الدول أو في مناطق أخرى من العالم وكميات إستخراج النفط من هذه الاحتياطات والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة وتطورها أيضاً. فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة في الطاقات الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار المحددة. ويجدر القول من الناحية الأخرى بأن صعود أسعار النفط يوفر حافزاً اقتصادياً لتطوير وإستغلال الحقول النفطية المكافحة نسبياً خارج مناطق (الأوبك) و كما أن (الدُّرُوَّة النفطية) التي ينذر الخبراء بوصولها قد لعبت دوراً في تصاعد أسعار النفط مؤخراً بالرغم من الحفاظ على إنتاج الأوبك .

ثانياً: الموقع الموقعي الجغرافي لمنفذ التصدير لأي نوع من النفوط الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الإسلام أو الاستهلاك. فكلما قربت منفذ التصدير من نقاط الإسلام كلما كانت أجور الشحن أقل مما يقلل من السعر. و هذا ما يجعل منفذ

(٣٩) اندره كريمر، مراسل صحيفة النيويرك تايمز في بغداد، جريدة العرب اليوم، تاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٠٨.

(٤٠) حمزة الجواهري، "أسعار النفط إلى أين تتجه"، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد ٤٨٢٦ (٢٠١٥):

التصدير في الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط متميّزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا وأوروبا.

ثالثاً: الطلب إن الطلب و نمطه على النفط المعروضة و توقعات تطور السوق النفطية يعتبر العامل الأساس في إرتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم. فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي أو لتوليد الطاقات الأخرى منها و زيادة وسائل النقل بمختلف أنواعها جواً و براً و بحراً في العالم كل ذلك يخلق ظماً شديداً للنفط.

رابعاً: طاقات التصفية طاقات التصفية المتاحة وأنماطها وتطورها وتعقيداتها التقنية في الدول المستهلكة الكبرى هي التي تحدد أسعار المنتجات النفطية و بالتالي أسعار النفط الخام و إن كانت العلاقة بينهما غير متوازنة بسبب أنظمة الضرائب المحلية التي تعمل بمعزل عن القيمة الحقيقية للنفط الخام أو بالأحرى فإن أسعار المشتقات النفطية لا تتناسب مع أسعار النفط الخام المصنف.

خامساً: الخزين: إن الخزين من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم وتغير مستوياته إزاء الطلب الآني أو المستقبلي يلعب دوراً كبيراً في أسعار أنواع النفط المخزونة. وقد أثر الخزين المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية بداية أيلول من العام ٢٠٠٦ إلى تراجع سعر النفط بحوالي ١٢ دولاراً عن أقصى ما وصل إليه منذ أوائل العام نفسه.

سادساً: التغيرات الموسمية: التغيرات الموسمية الإعتيادية لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار إلا أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر.

سابعاً: البديل إقتصadiات مشاريع البديل المتوفّرة أو الممكنة للطاقة النفطية وسياسات ترشيد إستهلاك الطاقة في الدول الصناعية كفيلة بأن تنقّل أو تخفّ من وطأة أسعار النفط و العمل على إيجاد البديل للطاقة بصورة عامة وللنفط بشكل خاص. وما التطورات التقنية الحاصلة في إنتاج النفط من رمال القار والسجل النفطي إلا دليلاً لذلك.

ثامناً: التقنيات الحديثة في صناعة النفط الإستخراجية والتحويلية وتقديمها المستمر في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة و تخفيض الكلف وزيادة كفاءة إستخلاص النفط من الحقول و المكامن النفطية تؤدي إلى التأثير الإيجابي على مجلّل الأسعار أيضاً.

تاسعاً: السياسات لا شك بأن سياسات الحكومات المنتجة والمستهلكة للنفط واستراتيجياتها دوراً مهماً في صياغة أسعار النفط. وإن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي

الدول المنتجة والدول المستهلكة الكبرى إضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا زالت تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية.

عاشرًا: الاقتصاد تطور الاقتصاد العالمي والوضع المالي الدولي يشكلان عاملين مؤثرين على أسعار الطاقة عامة وأسعار النفط خاصة. فالإنتعاش و الركود الاقتصاديين اللذان يتواлиان في العالم بسبب الأوضاع العامة دولياً والخاصة بالدول المستهلكة الكبرى يؤديان إلى إرتفاع أو إنخفاض في الأسعار.

حادي عشر: البيئة التأثيرات البيئية لصناعة النفط وإستخداماته ومستويات تلك التأثيرات على البشر في بيئته الجوية والبرية والبحرية تؤدي إلى تحديات في موقع وأنماط العمليات النفطية مما يؤثر على الكلف وبالتالي على الأسعار.

III. هـ المطلب الخامس

العوامل المؤثرة في تجارة النفط الدولية: (٤١)

أولاً: الأزمات السياسية والعسكرية: إذ يرتفع سعر برميل النفط مع التوترات السياسية والأحداث العسكرية، نتيجة زيادة الطلب على هذه الطاقة تخوفاً من انقطاع إمداداتها (أحداث الخليج العربي).

ثانياً: ظهور منتجين جدد على الساحة النفطية ودخولهم السوق العالمية (دول بحر قزوين).

ثالثاً: الظروف الاقتصادية العالمية: في حالة الركود الاقتصادي ينخفض الطلب على النفط، ويزداد الطلب مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (الهند والصين).

رابعاً: الظروف المناخية في الدول المستوردة: في عام ١٩٩٨ انخفض الطلب على النفط بسبب الشتاء المعتمل الذي سيطر على أميركا الشمالية.

خامساً: العناصر الفاعلة في تجارة النفط منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) والسياسات التي تعتمدتها الدول المستهلكة ضد أوبك (٤٢)

III. و المطلب السادس

الآثار الإيجابية

ترك عائدات النفط آثارها الإيجابية وال مباشرة على مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وأهم هذه الآثار: (٤٣)

(٤١) محمد سلمان حسن، نحو سياسة نفطية تقدمية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٦٨-٣٦٩، ٢٠١٤، أيلول.

(٤٢) ربيع علي رمضان، تجارة النفط: الانتاج، الاستهلاك، الأهمية، تاريخ ١ تشرين الثاني عام ٢٠١٣، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٢/١٥، على الرابط:

http://tofoula-mourahaka.blogspot.com/2013/11/blog-post_2222.html

(٤٣) ربيع علي رمضان، المصدر نفسه.

- I.١. ارتفاع معدلات الدخل القومي والفردي.
- I.٢. تمويل ميزانية الدول المنتجة.
- I.٣. إنشاء وتحسين البنى التحتية (طرق، جسور، مطارات...).
- I.٤. تطوير ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية (مدارس، مستشفيات، هاتف...).
- I.٥. إقامة مجمعات صناعية (مصافي التكرير، مصانع، معامل كهربائية...).
- I.٦. تمويل مشاريع التنمية الزراعية (سدود، مشاريع ري، دعم الزراعة...).
- I.٧. تأمين العمل لآلاف العمال وجذب اليد العاملة الأجنبية).
- I.٨. السماح باستثمارات خارجية (صرفية، صناعية...).
- I.٩. تقوية المركز السياسي (تقديم القروض والمساعدات المالية للدول الأخرى).

النتائج والمقترنات

في ختام هذا البحث توصلنا إلى بعض النتائج والتي على ضوئها نطرح بعض المقترنات.

أولاً: النتائج

1. إن مقومات النفط في العراق (انتاج، تكرير، تصدير، صناعة،..) تعاني منذ فترة ليست بقصيرة من عدم الإهتمام بالإدارة الحديثة المتطرفة سواء على المستوى الفني التقني أو الإداري الصرف وإن القاعدة البشرية المؤهلة فيها يتراقص بشكل مستمر نوعياً رغم تزايد العدد.
2. إن إمكانية توفير الكادر النفطي المؤهل في العراق كبيرة وكفيلة بإعادة الصناعة النفطية العراقية إلى المسار الصحيح.
3. أن العامل الأول المتعلق بحجم الاحتياطي النفطي هو الأساس في تحديد الدور الذي سيلعبه العراق في تجارة النفط الدولية.

4. ان النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير النقاش في ميدان السياسة اكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتأثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية.

5. كمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بمتكلانية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة.

6. النفط مادة غير متعددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة. ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتکاليف الإنتاج فقط وإنما تدخل في تقرير سعره أيضاً حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البديل المتاحة ومن ينظر إلى تسعيرة النفط اليوم على انه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتغافل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة بهذه.

7. ان ضخ الثروة الوحيدة لشعوب الأقطار المصدرة للنفط ومنها العراق ، هي بلاد وشعوب ، تسير على طريق التطور والنمو ، يعني في مصلحته النهائية الضغط على المصادر الاقتصادية الرئيسة لهذه الدول وتعريضها لمخاطر الوصول إلى المستقبل القائم وهي خالية الوفاض من المصدر النفطي ، وأصولها المالية متآكلة، مع معاناة من زيادة في السكان ومن مشكلات بيئية مختلفة.

8. ان شركات النفط العالمية ومن خلفها دول كبرى تعمل في العراق وتدير الوضع فيه، امنياً وسياسياً، واقتصادياً، وتحاول القيام بدمير القطاع النفطي الوطني، والعمل على رسم خريطة جديدة للقطاع النفطي العراقي.

ثانياً: التوصيات

1. ان النفط ثروة وطنية ولا يجوز نهائياً تسليمها الى الشركات الأجنبية.

- 2 . ان مقومات القطاع النفطي العراقي الوطنية تمكنه من تحقيق التطور المنشود في هذا القطاع وان كان ينقصه المعدات الحديثة والكادر التشغيلي لكنه قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي للعراق اذا وجدت الإرادة السياسية لذلك.
- 3 . اعتماد توجه وطني في القطاع النفطي وعدم تسليمه الى شركات لا تهتم الا بمصلحتها وتشكل عبئا على السياسات العراقية.
- 4 . ان التوجّه المحموم نحو الشركات النفطية المستثمرة في مجال الإنتاج اثبت فشله، وأثاره على الاقتصاد العراقي كانت كارثية وفيه هدر كبير من ثروتنا النفطية. ان النفط كسلعة ليست مقدرة بأهميتها، بمعنى ان النفط هي السلعة الأهم على الكرة الأرضية وتعمل الدول التي لها مصالح في حصولها عليه بأسعار متدنية مستخدمة بذلك اعلاماً يبخس هذه السلعة ثمنها ويجعلها سلعة عادلة، وهذا ما لا يجب ان يكون في تقرير توجهات العراق النفطية. فالطريق الصحيح ان يعمل العراق على الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية والعمل على تعزيز المصفاة وتعزيز البنية التحتية للقطاع النفطي والتقىش على الشركات التي تحقق مصالح العراق والطريقة الأمثل في ابرام العقود معها فضلاً عن وجود ٢٦ شركة وطنية تشكل هيكلية القطاع النفطي العراقي.

المصادر

١. P 32-33,OPEC World Oil Outlook 2008
٢. ترجمة: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٦
٣. جبار علي حسين العبيسي. جولات التراخيص النفطية مراجعة- الأخطاء ومقترنات تعديل العقود. شبكة الاقتصاديين العرب: ٢٠١٦.
٤. جريج ميوتيت، "عقود مشاركة الانتاج-شخصنة النفط تحت مسمى اخر"، مؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع النفط في البصرة (٢٠٠٥).
٥. جور دون جونسون ومجيد الهيثي. لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد.
٦. حسن لطيف كاظم. النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي. دون مكان نشر: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧
٧. حمزة الجواهري. ملخص مداخلات الحضور في ندوة دبي حول قانون النفط والغاز .شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٣.

٨. حمزه الجواهري. "أسعار النفط- إلى أين تتجه." مجلة الحوار المتمدن الالكترونية. العدد .٤٨٢٦ .(٢٠١٥).
٩. الشيخ قادر عبد الوهاب .العوامل المؤثرة في اسعار النفط ودور العراق المستقبلي في تجارة النفط . العراق: شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٦.
١٠. صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة، صحيفة واشنطن بوست/بن فان هيوفلين / ٩ أيار / مايو .٢٠١٢.
١١. طاهر عبد الحق. النفط والاستعمار. عمان: مكتبة الخيول للطباعة والنشر ،٢٠٠٧.
١٢. عبد الهادي الحساني، قانون النفط والغاز بين النظرية والواقع، تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢.
١٣. عصام الجلبي. قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، ندوة مستقبل العراق، بيروت: ٢٠٠٥.
١٤. عصري موسى، عقود التراخيص العراقية الحقائق والأرقام. البصرة: ٢٠١٦.
١٥. علي كمال الغندور. النفط وال الحرب على العراق. عمان: دار المسيرة للنشر ،٢٠٠٧.
١٦. مايكل روس، محمد هيثم التشواتي، نفحة النفط. كيف تُشكّل الثروة النفطية تكية الأمم. منتدى العلاقات العربية والدولية : مكتبة مؤمن قريش، طبعة أولى، عام ٢٠١٤.
١٧. محمد أحمد الدوري، مباديء أقتصاد البترول . بغداد: مطبعة الارشاد، د.ت.
١٨. محمد العقاد. النفط العراقي بين الواقع والطموح. بيروت: مكتبة العلم للطباعة والنشر ،٢٠٠٥.
١٩. محمد سلمان حسن. " نحو سياسة نفطية تقدمية." مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٣٦٨-٣٦٩ (٢٠١٤).
٢٠. من وقائع ندوة مناقشة مسودة مشروع قانون النفط العراقي المنعقدة في عمان /الأردن بتاريخ / ١٧ شباط ،٢٠٠٧ .صحيفة الغد العدد الصادر في ٢ / ٢ / ٢٠٠٧ .
٢١. منى الغوري. فوبيا النفط. بيروت: دار الوحدة للنشر ،٢٠٠٨.
- الدستور العراقي الدائم
- قانون رقم (٩) لعام ٢٠٠٦ قانون استيراد وبيع المشتقات النفطية
- قرار رقم (٢٨) عام ٢٠٠٧ :قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان - العراق
- وزارة النفط ، مكتب المفتش العام، مصطلحات العقود.
- تعليمات رقم (١) لعام ٢٠١٣ تسهيل تنفيذ احكام قانون استيراد وبيع المشتقات النفطية.
- شبكة النبأ المعلوماتية - الخميس ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٩ .
- وكالة رويتز للأنباء ٣ / ٣ / ٢٠١٠ ، عن شركة أي. أتش. سي كمبرج أنيرجي ماساتشوسيتس، الولايات المتحدة.
- جيمس كوغان- نهب نفط العراق- الموقع الالكتروني للاشتراكية العالمية. ١١ / ٣ / ٢٠٠٩ ، ترجمة نيكولا ناصر.
- اندره كريمر ، مراسل صحيفة النيويورك تايمز في بغداد، جريدة العرب اليوم ، ٢٠٠٨ .
- عادل عبد المهدى، تقرير عن جولات التراخيص، ٢٠١٥ .
- OPEC World Oil Outlook 2008 -